

ظَاهِرَةُ التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ بَيْنَ التَّأْصِيلِ وَالتَّخْرِيجِ (دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ)

إيمان شعبان جودة مرسي البحيري

المدرس في قسم النحو والصرف والعروض، كلية دارالعلوم، جامعة الفيوم

(قدم للنشر في ١٧/٦/١٤٤١هـ، وقبل للنشر في ٧/٥/١٤٤٢هـ)

ملخص البحث: خروج الاسم عن الحركة المستحققة له بموجب القواعد النحوية، وتأثره بحركة الاسم الذي يتقدمه بالمجاورة كان واحداً من المعضلات التي نالت اهتمام النحاة والمفسرين والباحثين المحدثين، وكانوا فيه طرائق قددا بين تأصيل وتخريج؛ فمنهم من أثبتته، ومنهم من قصره على السماع، ومنهم من أنكره مُلَوِّحًا بعبارات الضرورة والشذوذ والتوهم والافتعال، ومنهم من تناول مسأله بالتأويل والتخريج في محاولة لتسييرها في ركاب القواعد والضوابط النحوية.

"التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ" ظاهرةٌ تخلت فيها العربية عن الحركة الإعرابية وترخصت فيها، وجنحت بموجبها إلى مراعاة القرب وحرمة المجاورة، وتسعى هذه الدراسة -من خلال تحليل شواهد هذه الظاهرة- إلى الوقوف على قول راجح بشأنها، وخلص البحث إلى أن هذه الشواهد تقف شاهداً على أسلوب من أساليب العربية، أو لهجة من لهجاتها، حفظها واستعملها القرآن الكريم؛ لأنه نزل بلسان عربي مبين.
الكلمات المفتاحية: التَّجَاور، التَّأْصِيل، التَّخْرِيج، التَّرْخُص.

The phenomenon of discrete adjacency between rooting and justification (A syntactic study)

Iman Shaban Gouda Morsi Elbeihiry

Lecturer, Department of Grammar, Morphology and Presentations, Faculty of Dar Al-Ulum, Fayoum University.

(Received:17/6/1441 H, Accepted for publication 7/5/1442 H)

Abstract. A noun receiving a case that is different from the expected one from grammatical rules and assimilating the adjacent noun is one of the dilemmas that attracted syntacticians and researchers in modern linguistics, who had different approaches from rooting to justification. Some of them confessed its regular existence while others limited it to some narrated examples. Yet, others denied it, alluding to irregularity (oddness), illusion, and fabrication. In addition, some dealt with this issue with some interpretations in an attempt to make align it with grammatical rules. The so-called “discrete adjacency” is a phenomenon in which Arabic nouns do not receive the expected case mark but rather receive the same case the adjacent noun receives. This study, using some data and samples, attempts to seek the most appropriate view on this issue. The result shows that such examples found in the literature is evidence for one of the Arabic language properties and dialects that Qur’an has preserved as it was purely Arabic.

Keywords: adjacency, rooting, justification, licensing.

المقدمة

يُعَدُّ التَّجَاوُرُ المنفصل ظاهرةً لغويةً بارزة، وردت في العربية شعراً ونثراً، بل في أفصح نصوصها وأقدسها القرآن الكريم، وهي حاضرةٌ في العديد من الشواهد التي تُمَثِّلُ أبواباً فَرَعَ فيها العربيُّ من أجلِ نظمِ كلامه إلى المغايرة والإتباع - وإنْ خَالَفَ قواعدَ الصناعةِ النحويةِ - كالتَّعْتِ، والعطف، والتَّوَكِيدِ، وغير ذلك، على خلافٍ بين العلماء في وقوعها بين الجواز والمنع.

ومصطلحُ (التَّجَاوُرِ المنفصلِ) مصطلحٌ قديمٌ ظهر عند ابن جني، وقد مَالَ البحثُ إلى استخدامه دُونَ نظائره كالمماثلة، والمشاكلة، والإتباع، والموافقة، والمشابهة، ...؛ لأنَّ هذه المسميات جميعها تتداخلُ فيها المستوياتُ الصوتية والصرفية والبلاغية والنحوية، ويظلُّ مصطلحُ (التَّجَاوُرِ المنفصلِ) يصرِّفُ الذهنَ إلى الظاهرة التي يُراعى فيها تجاورُ لفظين منفصلين، ويُبيِّنُ أنه الأقربُ للاستخدام في المستوى النحوي، وهو ما عني البحثُ بتناوله ودراسته، على العكس من المصطلحات الأخرى المُناظرة له التي كَثُرَ استخدامها من قِبَلِ اللغويين في المستوى الصوتي والصرفي والبلاغي.

ولقد بَوَّبَ النحويون للجوارِ باباً، ورَبَّوْا عليه مسائل، وأَصْلُوهُ بقولِ أَشْهُرٍ عند العربِ، أَلَا وَهُوَ: (هَذَا جُحْرٌ صَبٌّ خَرِبٍ)، صَدَّرُوا الحديثَ عنه بهذه المقولة حتى صارتَ عَلَماً على هذا المبحثِ النَّحْوِيِّ؛ حيث رُوي بخفض (خَرِبٍ) لمجاورته للمجرور (صَبٌّ) على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ حَقَّهُ الرَّفْعُ؛ كونه نعتاً للمرفوع وهو (جُحْرٌ)، وقد أفرده ابنُ جني (د.ت) بمبحثٍ مستقلٍ قال فيه: "وأما الجُورُ في المنفصل فنحو ما ذهب الكافة إليه في قولهم: هَذَا جُحْرٌ صَبٌّ خَرِبٍ" (٣، ص ٢٢٣).

هذا، وخروجُ الاسمِ عن الحركة المُستَحَقَّةَ له بموجب القواعد النحوية، وتأثره بحركة الاسم الذي يتقدمه بالمجاورة كان واحداً من المعضلات التي نالت اهتمام النحاة والمفسرين والباحثين، وكانوا فيه طرائق قِددا؛ فمنهم مَنْ أثبتته، ومنهم مَنْ قصره على السماع، ومنهم مَنْ أنكره مُلَوِّحاً بعباراتِ الضرورة والشذوذ والتوهم والافتعال، ومنهم مَنْ تناول مسائله بالتأويل والتخريج في محاولةٍ لِيَسَيِّرَها في ركاب القواعد والضوابط النحوية، وعلى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذا الخروج

قريبُ الشبهِ بخروجِ التابع عن حركة متبوعه في النَّعْتِ المقطوع؛ ففي كليهما تسامحت العربية وتخلت عن الحركة الإعرابية - فإننا لم نَرِ من العلماء من عَبَّ هذا الخروج الأخير. والبحثُ إذ يتناولُ هذه الظاهرة في مستواها النَّحْوِيِّ لا يستهدفُ انتصاراً لها، كما أنه لن يشحذَ الهمةَ لإنكارها أو تسويتها، بل يحاولُ أَنْ يقفَ - من خلال شواهدنا التي ذُكِرَتْ أBRزها - على قولٍ راجحٍ بشأنها، واستدعى ذلك الإشارة إلى التخريجات المطروحة في الشواهد، والوقوف عندها، وتحليلها؛ لبيان التوجيه الأنسب، في ظلِّ قناعةٍ تامةٍ أن أسرارَ العربية مَعِينٌ لا ينفد، وأنَّ محاولةً استكناه سياتها وخصائصها مطلبٌ لا تَنْصَبُ روافده.

هذا، وقد اعتمد البحث في سبيلِ إعداد مادته على المنهج الوصفي التحليلي، وقد قسمت هذه الدراسة إلى مبحثين، تناول الأول منها آراء العلماء في هذه الظاهرة، وتناول المبحث الثاني أهم شواهدنا في الأبواب النحوية، وختمت الدراسة بخاتمةٍ أودعت فيها أهم ما توصل إليه البحث.

ولقد عالَجَ الباحثون في دراسات سابقة ظاهرة التَّجَاوُرِ المنفصل، أو ما اصطَلَحوا على تسميته بالجُورِ، ولعل أوفى هذه الدراسات بحث بعنوان (الحمل على الجُورِ بين القبول والاعتراض)، لحداد حنا، (١٩٩٢)، صدر عن مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، ١٠ (٢).

وبحث بعنوان (القول المختار في الجر على الجُورِ)، لعبد الله الزنكلوني (١٩٩٣)، صدر عن مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، فرع الزقازيق، (١٣).

كما تعرض لهذه الظاهرة محمد عبد الجبار (٢٠١٨) في بحثه الموسوم بـ (الجر على الجُورِ بحث في النحو العربي)، الصادر عن مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٢٦)، وهذه الدراسات على عظيم فائدتها اعتنت باستقراء التجاور، وتتبعت شواهد، وجاهد أصحابها من أجل الانتصار له استناداً إلى كثرة شواهد، ولئن كان هذا البحث قد انتهى وإياهم إلى قبول التجاور، ولكنه ارتأى ذلك من خلال منهج وصفي تحليلي يُعنى بالسياقات التي أحاطت بشواهد؛ إذ لم يركن في تحليل قبول هذه الظاهرة إلى كثرة شواهدنا، ولم يعول في تخريجها على الضرورة الشعرية، وإن كان الباحث قد أفاد من هذه الدراسات جميعاً كما أفاد من غيرها.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول: آراء العلماء في ظاهرة التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ

تباينت آراء العلماء من النحاة والمفسرين واللغويين حول ظاهرة (التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ)، أو ما اصطلاحوا على تسميته بـ(الجَوَارِ)، بين مُجَيِّزٍ ورافضٍ لها، ومن أجازوها اختلفوا فيما بينهم حول وقوعها في القرآن الكريم، واختلفوا في الأبواب النحوية التي تدخلها، وفي قصرها على السماع، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بها، إلا أنه يمكنني القول إن كثيرا من العلماء الذين تيسر لي الاطلاع على آرائهم من البصريين والكوفيين أثبت التَّجَاورِ على خلافٍ بينهم في الأبواب النحوية التي وَرَدَ فيها، وسيعرض البحث آراءهم في موضعها من البحث.

أذكر من هؤلاء المجيزين: الفراهيدي، وسيبويه، والفراء، وأبا عبيدة، والأخفش، والمبرد، وابن الأنباري، وابن زنجلة، والثعالبي، وابن سيده، والسمعاني، والزنجشري، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، والبيضاوي، وابن كثير، والأزهري، والسيوطي، وأبا السعود، والبغدادي، وغيرهم.

وكان الخليل الفراهيدي (د.ت) أول مَنْ أتى على ذكر التَّجَاورِ في المصنفات النحوية، وألبسه الشرعية النحوية حين جعل الجر بالمَجَاوِرَةِ أحد أوجه تفسير وجوه الخفض، إلا أنه قيده بمساواة المتجاورين في التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، ومنعه في التثنية (ص ١٩٣-١٩٧).

وأجازه سيبويه (د.ت) محررا إياه من القيد الذي ذكره الفراهيدي، وكذلك أجازه الفراء (د.ت، ٢، ص ٧٤)، والأخفش (١٩٩٠، ١، ص ٢٧٧)، وعلل المبرد (١٩٧٩) صحته النحوية بالمَجَاوِرَةِ وقرب العامل (٤، ص ٧٣)، وتابعه ابن الأنباري (١٩٩٢، ١، ص ٣٢٠).

لقد أدرك بعض السلف حقيقة الحمل على التَّجَاورِ، فَهَمَّ على وعي تام بأن للقرب والمَجَاوِرَةِ أثرًا وحقًا نحويًا، يتجلى ذلك في الفصل الذي عقده الثعالبي (٢٠٠٢)، وأسماه (فصل في الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة) (ص ٢٢٤).

ويتجلى أيضا فيما قرره الأنباري بقوله: "والذي يدل على أن للقرب أثرًا أنه قد حملهم القربُ والجَوَارِ حتى قالوا: (جَحْرُ صَبِّ حَرْبٍ) فأجروا حَرْبٍ على صَبِّ، وهو في

الحقيقة صفة للجحر؛ لأن الصَّبَّ لا يوصف بالخراب" (الأنباري، ٢٠٠٣، ١، ص ٧٧)، إلا أنه ارتأى "أن الحمل على الجَوَارِ قليل يُقتصر فيه على السماع، ولا يُقاس عليه لقلته" (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢٣٩).

وأثبتته العكبري بقوله: "الإعرابُ الَّذِي يقال: هو على الجَوَارِ، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرتة، فقد جاء في القرآن والشعر" (العكبري، د.ت، ١، ص ٤٢٢).

وأكدّه قول ابن يعيش: "ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمَجَاوِرَةِ أنهم قالوا: (جَحْرُ صَبِّ حَرْبٍ)، (وماء سَنُّ باردٍ)، فأتبعوا الأوصافَ إعرابًا ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه" (ابن يعيش، ٢٠٠١، ١، ص ٢١١).

ومثل هذا رآه ابن هشام حيث يقول: "إن السَّيِّءَ يعطى حكم السَّيِّءِ إذا جاوره" (ابن هشام، ١٩٨٥، ص ٨٩٤)، وكذلك الأزهري بقوله: "وهم يراعون الجَوَارِ ما أمكن" (الأزهري، ٢٠٠٠، ١، ص ٤٥٥).

وحكم له ابن مالك بالصحة النحوية شريطة أمن اللبس، وفي ذلك يقول: "وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس" (ابن مالك، ١٩٦٧، ص ١٦٧)، ومنهم مَنْ عرَّضَ بمنكره، ولو اقتضى ذلك منه أن يُحْطَّ من شأنهم، ومنه قول الألويسي: "ولم ينكره إلا الزجاج، وإنكاره مع ثبوته في كلامهم يدل على قصور تبعه" (الألويسي، د.ت، ٣، ص ٢٤٨).

كذلك عوَّل على التَّجَاورِ بعض المفسرين والمعرِّبين في تعليل خروج الاسم في حركته الإعرابية وتبعيته للاسم المجاور له السابق عليه، أذكر منهم: ابن زنجلة (١٩٨٢، ص ٢٢٣)، وابن سيده (١٩٩٦، ٣، ص ١٠٢)، والسمعاني (١٩٩٧، ٢، ص ١٨)، والزنجشري (د.ت، ٢، ص ٢٣٣)، والقرطبي (٢٠٠٣، ٦، ص ٩٤)، والبيضاوي (١٩٩٧، ٤، ص ٣٥)، وابن كثير (١٩٩٩، ٢، ص ٣٤)، وأبا السعود (د.ت، ٤، ص ٤٢).

في حين أنكروه من القدماء الزجاج (١٩٨٨) بقوله: "فأما الخفض على الجَوَارِ فلا يكون في كلمات الله" (٢، ص ١٥٣)، وكذلك فعل النحاس (١٩٨٩) بقوله: "لا يجوز أن يُعرب شيء على الجَوَارِ في كتاب الله عز وجل ولا في شيء من الكلام، وإنما الجَوَارِ غلط" (١، ص ٣٠٧).

وقريباً من هذا موقف أبي حيان (٢٠٠١) الذي صرح أن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ (٨، ص ١٧٢)، ودلت تعليقات له في مواضع عديدة من مؤلفاته على غير ذلك، وسيأتي البحث على ذكرها في موضعها من البحث (أبو حيان، ٢٠٠١، ٥، ص ٤٠٥، ٩، ص ٥٦٢؛ وأبو حيان، ١٩٩٨، ٤، ص ١٩١٣).

ومن هذا القبيل أيضاً موقف ابن هشام (١٩٥٨)؛ إذ ذكر في (المغني) أن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره، وضرب أمثلة من الشعر، والنثر، والقرآن الكريم تدل على وروده في باب النعت، والعطف، والتوكيد (ص ٨٩٤-٨٩٥)، كما عقد له مبحثاً في (شرح شذور الذهب)، وجعله قسماً من أقسام المجرورات، ثم عاد وذكر في الموضوع نفسه أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ؛ فينبغي صون القرآن عنه (ابن هشام، د.ت، ص ٤٢٨-٤٣٠).

بينما صنّف الحمل على التجاور كأحد الضرورات الشعرية من قبل مجموعة أخرى من العلماء كابن خالويه (١٩٨١، ص ١٢٩)، والخانز (١٩٧٩، ٢، ص ١٨)، والزرکشي (١٩٥٧، ١، ص ٣٠٤)، والآمدي (د.ت، ٣، ص ٧٠)، وغيرهم.

كذلك تباينت آراء الباحثين المعاصرين في هذه الظاهرة، فقد رأى فيها تمام حسان دليلاً وبرهاناً على أن قرينة التبعية وهي معنوية قد تغني عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية، وأن الداعي إلى ذلك كان داعياً موسيقياً جالياً، هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية، وهو ما أسماه النحاة المجاورة (حسان، ١٩٩٨، ص ٢٣٤).

ورأى فيها حنا حداد سمة مميزة لكلام بعض العرب، أكرمه الله بالتمثيل لها في محكم آياته وقراءاته المختلفة، كما مثل لغيرها مما هو معروف (حداد، ١٩٩٢، ص ٢٣٦).

وفي مقابل هذا الرأي نجد من الباحثين المعاصرين من أنكروا الحمل على التجاور، بل وأباح تخطئة نصوص فصيحة - لا سبيل إلى تخطئتها - وارتضى وصفها بالغلط والافتعال، من أصحاب هذا الاتجاه الأستاذ عباس حسن الذي ارتأى أنه من الواجب التشدد في إغفال الجر بالمجاورة، وعدم الأخذ به مطلقاً؛ لأن الداعي لانتهازه سبباً للجر لم يكن سوى ورود

وأحسب من هؤلاء المنكرين ابن الحاجب (١٩٨٩) حين قال: "لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب" (١، ص ٢٨٠).

ويعزى إلى السيرافي وابن جني إنكارهما الخفض على التجاور، وأنها تأولاً قولهم (خرّب) -بالجر- على أنه صفة لصبّ (السيوطي، ١٩٩٨، ٢، ص ٥٣٦).

ويعتقد البحث أن قول السيرافي (٢٠٠٨): "وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم" (١، ص ٢٢٢) - ربما يميلنا على ألا نصدقه أحد الممانعين للحمل على التجاور، خاصة أنه ذكر في موضع آخر أن العرب كانت تنجح إلى مراعاة القرب وحرمة المجاورة، و"تختار حمل الشيء على ما يقرب منه" (السيرافي، ٢٠٠٨، ١، ص ٣٦٤)؛ ولذا أحسب أنه تردد في موقفه من الحمل على التجاور بين الجواز والمنع.

وجديرٌ بالذكر أن ابن جني (١٩٥٤) عقد مبحثاً في (المنصف) أسماه (إذا جاور الشيء الشيء دخل في كثير من أحكامه)، جاء فيه: "ويدلك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة" (٢، ص ٢).

وتحت عنوان (باب الجوار) عقد ابن جني (د.ت) باباً في (الخصائص)، ذكر فيه أن الجوار على ضربين: أحدهما: تجاور الألفاظ، وقد قسمه إلى متصل ومنفصل، والضرب الآخر: تجاور الأحوال (٣، ص ٢٢٢-٢٢٤)، كما أنه أجاز الجر على الجوار في (المحتسب) حين خرّج قراءة (المتين) -بالكسر- في قوله تعالى: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [الذاريات: ٥٨] قائلاً: "وجر (المتين) على الوصفية، أو الجوار" (ابن جني، ١٩٩٩، ٢، ص ٤٠٨).

أقول ابن جني السابقة جديرة بالعرض والمناقشة؛ إذ يبدو لي من كتاباته أنه لم يكن مطرداً في موقفه من باب (الجوار) الذي أنكروه وتأولوه في الجزء الأول من (الخصائص) (ابن جني، د.ت، ١، ص ١٩١)، ثم عاد وعقد له مبحثاً مفصلاً يتحدث فيه عن أحكامه وأقسامه في الجزء الثالث من نفس الكتاب، ثم هو في أواخر سنيته يتكئ عليه بوصفه مسوغاً نحوياً في كتاب خصّه بجمع ودراسة وتوجيه القراءات القرآنية الشاذة، وأعني كتابه (المحتسب).

ولعل لا أكون قد بالغت كثيراً إن قلت إنه لا يوجد أحدٌ من العلماء الذين أجازوا الحمل على التَّجَاورِ لم يشبهه في هذا الباب محتجا بالقول المأثور (هَذَا جُحْرٌ صَبَّ خَرِبٍ)، وحتى لا نعيد كلاما ذكرناه في المبحث الأول فإن الفراهيدي (١٩٩٥) لم يُجِزه في التثنية، وأجازه في الجمع، واشترط أن يكون الآخر مثل الأول (ص ١٩٤-١٩٧)، أما سيبويه (د.ت) فقد أجازها في التثنية والجمع (١، ص ٤٣٦)، وقال الفراء وغيره: لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب كذلك (الفراء، د.ت، ٢، ص ٧٤؛ وأبو حيان، ١٩٩٨، ٤، ص ١٩١٣؛ والبغدادي، ١٩٩٧، ٥، ص ٩١).

ويُعزى إلى السيرافي وابن جني إنكارهما الحمل على التَّجَاورِ، وأنها تأوِّلا قولهم (خَرِبٍ) بِالجُرِّ على أنه صفة لَصَبٍّ، "قَالَ الْأَوَّلُ: الْأَصْلُ هَذَا جُحْرٌ صَبَّ خَرِبٍ الْجُحْرُ مِنْهُ، كَ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهِ مِنْهُ)، ثُمَّ حَذَفَ الصَّمِيرُ لِلْعَلْمِ بِهِ، ثُمَّ أَضْمَرَ الْجُحْرَ فَصَارَ خَرِبٍ" (السيوطي، ١٩٩٨، ٢، ص ٥٣٦)، وذهب الثاني إلى "أنه على حذف المضاف لا غير" (ابن جني، د.ت، ١، ص ١٩١-١٩٢).

وكلامهما مردود عليهما بما نقله البغدادي عن أبي حيان قوله: "وتشبيه السيرافي المسألة بنحو قول النحويين: مَرَّرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لَا قَاعِدِينَ تَشْبِيهِهِ غَيْرَ صَحِيحٍ" (البغدادي، ١٩٩٧، ٥، ص ٩٠)، وكذلك عقب ابن هشام على كلامهما بقوله: "ويلزمها استتار الصَّمِيرِ مَعَ جَرِيَانِ الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَإِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ، وَقَوْلُ السِّرَافِيِّ إِنْ هَذَا مِثْلُ مَرَّرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لَا قَاعِدِينَ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْوَصْفِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ" (ابن هشام، ١٩٨٥، ص ٨٩٦)، وزاد عليه السيوطي أن "إبراز الصَّمِيرِ حَيْثُ وَاجِبٌ لِللِّبَاسِ، وَبِأَنَّ مَعْمُولَ هَذِهِ الصِّفَةِ لِضَعْفِهَا لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْحَذْفِ" (السيوطي، ١٩٩٨، ٢، ص ٥٣٦).

ومن شواهد التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ فِي بَابِ النَّعْتِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ﴾ [هود: ٨٤]؛ لِأَنَّ (مُحِيطًا) فِي الْمَعْنَى صِفَةٌ لِلْـ(عَذَابِ)؛ إِذِ الْيَوْمُ لَيْسَ بِمُحِيطٍ، وَإِنَّمَا الْمَحِيطُ الْعَذَابُ، وَالْأَصْلُ: عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطًا (السمين، ١٩٨٧، ٦، ص ٣٧١).

أمثلة قليلة جداً، وبعضها مشكوك فيه (حسن، د.ت، ٢، ص ٨٢، ٣، ص ٨).

وقال فيه خليل بنان ما نصه: "ولا ريب أن كثرة وقوع هذا الضرب من الغلط في كلام الناس نثرا وشعرا لا يبيح الإقدام على القول بوقوع مثل ذلك في كلام الله" (بنان، ٢٠٠٢، ص ٢٠٣).

كما أنكره إبراهيم السامرائي وارتأى أنه: "صنعة لم تُبْنَ على علم حسن، ولكن النحاة قدموا على ما أخذوا به أنفسهم، وراحوا يتلمسون الشواهد التي تؤيد قولهم؛ ليفرضوا علينا ظاهرة مفتعلة، لم تجر على سنن كلام العرب" (السامرائي، ٢٠٠١، ص ١٧٦).

وهو ما يعتبره المبحث نكرانا، ربما يكون مرده نزعة نحوية حرصت على ألا تتخلف العلامة الإعرابية، وارتأت أن تلك الشواهد التي استشهد بها النحاة على "هذا اللون من الحركات التي تطرأ على أواخر اللفظة المعربة من شأنها لو استقام الاستشهاد بها أن تثبت إعراباً على غير وجه الإعراب الذي ينظم سلكه كل أبواب النحو على طريق مستقيم وقياس مطرد" (خاطر، ١٩٩٥، ص ١١٠).

المبحث الثاني: شواهد التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ فِي الْأَبْوَابِ النَحْوِيَّةِ

والمبحث إذ يتطرق لأهم الشواهد النحوية التي تخلت فيها العربية عن الحركة الإعرابية، وترخصت فيها، وجنحت إلى مراعاة القرب، وإتباع الكلمة حركة ما يجاورها- لا يهدف إلى الاستقراء والتتبع بقدر الوصول إلى هوية هذه الظاهرة، والوقوف على قول راجح بشأنها؛ ومن ثم جاء هذا المبحث متضمنا أهم الأبواب وشواهد التي قيل فيها بالتَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ عَلَى الْمَسْتَوَى النَّحْوِيِّ.

أولاً: التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ فِي بَابِ النَّعْتِ

يكثر حديث النحاة عن الحمل على التَّجَاورِ فِي بَابِ النَّعْتِ، وتكثر فيه الشواهد القرآنية والشعرية مقارنة بغيره من الأبواب التي ورد فيها، ويمتاز عنها بشواهد من كلام العرب المنشور.

وصفه بالقوة والمتانة: أنه القادر البليغ الاقتدار على كل شيء" (٤، ص ٤٠٦).

ويعتقد البحث أن أبا حيان (٢٠٠١) لم يكن ممانعا أن يُحمل الخفض في هذه القراءة على التجاور؛ إذ إنه ذكر رأي ابن جني فيها دون تعقيب أو اعتراض (٩، ص ٥٦٢)، وهذا مخالفٌ لسمته في الآيات التي أبدى فيها ممانعته الحمل فيها على التجاور، ولا يخفى ما في هذا من دلالة.

وقيل من شواهد في باب النعت قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦]، فقد ذهب بعضهم إلى إعراب (أليم) على أنه جَرَّ على الجوار؛ لأنه في المعنى صفة للعذاب، والأصل: عذاب يوم أليماً (النوي، ١٩٨٨، ص ٣٠٥؛ والبيضاوي، ١٩٩٧، ٢، ص ١١٧؛ وأبو السعود، د.ت، ٣، ص ١١).

ويرى البحث أن تخريج (أليم) على التجاور، وجعله وصفا للعذاب يُقوّت ويقلل من روعة البيان القرآني؛ لأن جعله صفة لليوم -ولو مجازاً- أبلغ في تصوير هول ذلك اليوم وشدته، وهو وصف مستعمل في كلام العرب للمبالغة، ويُقال مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]؛ حيث جاء العصف في الآية تابعا لليوم في إعرابه، وقيل إنهما في المعنى العصف للريح، وأجازه الفراء، وخرجه على ثلاث جهات، إحداها: أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة فلما جاء بعد اليوم أتبع إعراب اليوم، وذلك من كلام العرب أن يُتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه (الفراء، د.ت، ٢، ص ٧٣-٧٤).

ويذكر أن أبا حيان ذكر هذا التخريج من غير تعقيب دال على ممانعته، قائلا: "عاصف من صفة الريح، إلا أنه لما جاء بعد اليوم اتبع إعرابه ... يعني إنه خفض على الجوار" (أبو حيان، ٢٠٠١، ٥، ص ٤٠٥).

وقيل من شواهد في باب النعت قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، فقراءة الجمهور بالجر جعلت (كذب) وصفا لـ(دم)، والمعلوم أن الدم لا يكون كذبا، ومن ثمَّ أشكل؛ لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام، وهو الأمر الذي برره الفراهيدي (١٩٩٥) بأن الجر فيه جاء بالقرب والجوار، ومجازه عنده (كذبا) "على معنى وجاءوا كذبا على قميصه بدم" (ص ١٩٦).

وقال العكبري: "وَدَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنْ التَّقْدِيرَ: عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ عَذَابُهُ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ مُحِيطًا قَدْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ؛ فَيَجِبُ إِبْرَازُ فَاعِلِهِ مُضَافًا إِلَى صَمِيرِ الْمُوصُوفِ" (العكبري، د.ت، ٢، ص ٧١١).

ولما كان وصف اليوم بالإحاطة ليس واقعا في كلام العرب تعين - في اعتقادي - حمل الجر في الآية على التجاور المنفصل؛ لأن القرآن الكريم نزل بلسان العرب.

ومن شواهد في باب النعت في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ بَاجِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [طه: ٢٠]، حيث قرئ (الأيمن) بالجر (ابن خالويه، د.ت، ص ٨٩)، ووجه الزمخشري (د.ت) بالحمل على الجوار (٣، ص ٧٩)، واختاره الرازي (٢٠٠٠، ٢٢، ص ٨٣)، والآلوسي (د.ت، ٨، ص ٥٤٩).

ومنه أبو حيان قائلا: "وَهَذَا مِنَ الشَّدُوذِ وَالْقَلَّةِ بِحَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُخْرَجَ الْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ نَعْتُ لِلطُّورِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْيَمَنِ، وَأَمَّا لِكَوْنِهِ عَلَى يَمِينٍ مَنْ يَسْتَقْبِلُ الْجَبَلَ" (أبو حيان، ٢٠٠١، ٧، ص ٣٦٤).

ولا يخفى ما في كلام أبي حيان من تأويل متكلف؛ ولذا تعقبه الآلوسي قائلا: "والحق أن القلة لم تصل إلى حد منع تخريج القراءة لا سيما إذا كانت شاذة على ذلك، وتوافق القراءتين يقتضيه" (الآلوسي، د.ت، ٨، ص ٥٤٩).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، حيث قرأ الجمهور برفع المتين على أنه نعت لـ (الرَّزَّاقِ)، أو لـ (ذُو الْقُوَّةِ)، أو على أنه خبر بعد خبر، أو نعت لاسم (إِنَّ) على الموضع (النحاس، ١٩٨٩، ٤، ص ١٦٨)، وقرأ يحيى بن وثاب، والأعمش (ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ) بالخفض (الفراء، د.ت، ٣، ص ٩٠).

وفي توجيه هذه القراءة ذكر ابن جني (١٩٩٩) أنها تحتل أمرين: أحدهما أن يكون وصفا للقوة، فذكره على معنى الحبل، والآخر أن يكون أراد الرفع وصفا للرزاق، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه (٢، ص ٢٨٩).

وبينا تأول الفراء (د.ت) قراءة الجر بأن "جعل من نعت القوة، وإن كانت أنثى في اللفظ، فإنه ذهب إلى الحبل وإلى الشيء المقتول" (٣، ص ٩٠) - كان توجيه الزمخشري (د.ت) لهذه القراءة أنها "صفة للقوة على تأويل الاقتدار، والمعنى في

حيث جرَّ (أَسْوَد) على جوار (اللَّوْنِ)، وإلا فالقياس يقتضي رفعه؛ لأنه وصف (حَالِكٌ).

وقول الأخطل:

جزى الله عني الأعورين ملامةً وفروةً ثفَّرَ الثَّورَةَ الْمُتَضَاجِمِ^(٣)
حيث جرَّ (الْمُتَضَاجِمِ) على جوار (الثَّورَةَ)، وإلا فالقياس يقتضي نصبه؛ لأنه وصف (ثَفَّرَ).

وقول ذي الرمة:

كَأَنَّمَا صَرَبَتْ قَدَامَ أَعْيُنِهَا قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الْأُوتَارِ مَحْلُوجِ^(٤)
حيث جرَّ (مَحْلُوجِ) على جوار (الأُوتَارِ)، وإلا فالقياس يقتضي نصبه؛ لأنه وصف (قُطْنًا)

وفي قول ذي الرمة:

تُرِيكَ سُنَّةً وَجِهَ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدْبٌ^(٥)
يقول الفراء: "قلت لأبي ثروان - وقد أنشدني هذا البيت بخفض - كيف تقول: تُرِيكَ سُنَّةً وَجِهَ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ؟ قال: تُرِيكَ سُنَّةً وَجِهَ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ. قلت له: فأنشد، فخفض (غَيْرِ) فأعدت القول عليه، فقال: الَّذِي تقول أنت أجود مما أقول أنا، وكان إنشاده على الخفض" (الفراء، د.ت، ٢، ص ٧٤).

ويبدو لي أن إصرار أبي ثروان إنشاد البيت بالجر يعكس درايته بصحة هذا الوجه الذي أتى به، وأنه أثر المناسبة الموسيقية للحركات على الضبط النحوي، ولعله يكفي أن نذكر شهادة الرواة والمؤرخين لأبي ثروان العُكْلِي الَّذِي قالوا عنه إنه أعرابي فصيح تعلم في البادية، وإنه مِمَّنْ تُوُخِّدُ عَنْهُ

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لدريد بن الصمة عند الفراهيدي (د.ت، ٢، ص ١٦)، والأصمعي (١٩٩٣، ص ١٠٩)، وابن قتيبة (٢٠٠٢، ٢، ص ٧٣٨)، والبيت من شواهد ناظر الجيش على التجاور في: ناظر الجيش (٧، ٢٠٠٧، ص ٣٣٢٠).

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو للأخطل عند الفارابي (٢٠٠٣، ١، ص ١٠٦)، والبيت من شواهد الزُّورَنِي (٢٠٠٢) على المجاورة (ص ٧٦).
(٤) البيت من بحر البسيط، وهو لذي الرمة (١٩٨٢) في ديوانه (٢، ص ٩٥٥)، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، (ط١)، جدة: مؤسسة الإيهان، وابن منظور (١٩٩٤، ٦، ص ٢٨٨)، والبيت من شواهد الفراء (د.ت) على التجاور (٢، ص ٧٤).

(٥) البيت من بحر البسيط، وهو لذي الرمة (١٩٨٢) في ديوانه (١، ص ٢٩).

ولنا عنه مندوحة بقول الفراء: "مَعْنَاهُ: مَكْذُوبٌ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِلْكَذِبِ: مَكْذُوبٌ، وَلِلضَّعْفِ: مَضْعُوفٌ ... فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً" (الفراء، د.ت، ٢، ص ٣٨)، فهو لديه على تَقْدِيرِ دَمِ ذِي كَذِبٍ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ كَذِبًا لِلْمُبَالَغَةِ، وَوَافِقَهُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، كَالْأَخْفَشِ (١٩٩٠، ١، ص ٣٩٦)، وَالرَّجَاجِ (١٩٩٨، ٣، ص ٩٦)، وَابْنِ قَتِيْبَةَ (د.ت، ١، ص ٢١٧)، وَالرَّازِي (٢٠٠٠، ١٨، ص ٤٣٠).

وقيل منه قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]؛ حيث قرأ يحيى بن وثاب، وحزمة، والكسائي (المجيد) بالخفض (النحاس، ١٩٨٩، ٥، ص ١٢١؛ والبيضاوي، ١٩٩٧، ٥، ص ٣٠١).

وللعلماء في توجيه هذه القراءة مذاهب، منها: حمل هذه القراءة على التجاور، وجعل (المجيد) وصفا لـ(ذُو الْعَرْشِ) لا للعرش نفسه؛ لأن (المجيد) من صِفَاتِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرَهُ (الفراهيدي، ١٩٩٥، ص ١٧٥).

وذكر النحاس (١٩٨٩) أن القراءة بالخفض جائزة على غير الجوار على أن يكون التقدير (إنَّ بَطْشَ رَبِّكَ الْمَجِيدِ) نعت (٥، ص ١٢١)، ولا يخفى ما في هذا الوجه من شططٍ في تأويل الإعراب والمعنى، ولنا في جعل (المجيد) نعتا للعرش مندوحة عنه، وبهذا قال الفراء (د.ت، ٣، ص ٢٥٤).

ومن شواهد التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ فِي بَابِ النَّعْتِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الَّذِي ارْتَأَى الْبَحْثُ أَنْ يَقْبَلَ الْحَمْلَ فِيهَا عَلَى التَّجَاورِ كَانَ أَسْوَعُ وَأَقْوَمُ قِيْلًا مِنَ التَّخْرِيجَاتِ الْآخَرَى:

قول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلْبِهِ كَبِيرٌ أَنَاسِي فِي بَجَادٍ مُرْمَلٍ^(١)
حيث جرَّ (مُرْمَلٍ) على جوار (بَجَادٍ)، وإلا فالقياس يقتضي رفعه؛ لأنه وصف (كَبِيرٌ أَنَاسِ).

وقول دريد بن الصمة:

وَطَاعَتْ عَنْهُ الْحَيْلُ حَتَّى تَبَدَّدَتْ وَحَتَّى عَلَانِي حَالِكُ اللَّوْنِ أَسْوَدٌ^(٢)

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس (١٩٧٤، ص ٦٧) في ديوانه بتحقيق محمد بن أبي شنب، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر، والقروشي (د.ت، ١٤٦، ص ١٤٦)، والبيت من شواهد الفراهيدي (١٩٩٥) على التجاور (ص ١٩٧).

ولم أقف -فيما اطلعتُ عليه- على أحدٍ من النحويين بعد الفراهيدي وافقه القول أو عارضه؛ إذ لم يأتِ ذِكْرُ البيت في كتاباتهم أو شروحاتهم سوى المظفر بن الفضل العلوي الَّذِي اعتبر صنيع الشاعر في بيته لنا قبيحا قائلا: "فمن ذلك اللحن الَّذِي سَمُوهُ جَرًّا على المَجَاوِرَةِ قال الشاعر: ... ما حَجَّ اللهُ رَاكِبٍ، وهذا لَحْنٌ قَبِيحٌ، وصوابُه ما حَجَّ اللهُ رَاكِبٌ" (العلوي، د.ت، ص ٢٣٩).

وأما قول الشاعر:

أَطُوفُ بِهَا لَا أَرَى غَيْرَهَا كَمَا طَافَ بِالْبَيْعَةِ الرَّاهِبِ^(٥)
فقد استشهد به الفراهيدي (د.ت) على الجر بالمَجَاوِرَةِ مُعَقِّبًا: "خفض الراهب بِالْقَرَبِ وَالْجَوَارِ، وَالْوَجْهَ فِيهِ الرَّفْعُ كَمَا قَالُوا: هَذَا جُحْرٌ صَبَّ خَرِبٌ" (ص ١٩٦).

وأكرر المظفر بن الفضل العلوي حمل الجر فيه على التجاور بقوله: "جعل الراهب مجرورا على الجوار، وهو لَحْنٌ قَبِيحٌ، وصوابه: كما طاف بالبيعة الراهب" (العلوي، د.ت، ص ٢٤١).

وكان حال هذا البيت من اهتمام النحويين به كحال سابقه؛ إذ لم يلق هو الآخر اهتماما مع أن الفراهيدي استشهد بهما في مبحث (الخفض بالجوار).

وبعض النحاة المتأخرين لم يخصص التبعية على التجاور بالمجرور، بل أجاز ذلك في المرفوع مُسْتَدِلًا بقول الهذلي:
السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْبَقْظَانَ كَالثَّهْمَا مَشَى الْهَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ^(٦)
برفع (الْفُضْلُ) إِتْبَاعًا لِلْمَرْفُوعِ قَبْلَهُ (الْخَيْلُ)، والقياس يقتضي جره كونه نعتا لـ (الْهَلُوكُ) المجرور بإضافته إلى المصدر (مَشَى) (أبو حيان، ١٩٩٨، ٤، ص ١٩١٤).

وقد نوّه محمود الطناحي في حواشي تحقيق (أمالي ابن الشجري) أن أول من قال برفع (الْفُضْلُ) على المَجَاوِرَةِ هو ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، حين قرر الأخير أن "الثغرة والشعر سواء، وهو موضع المخافة، والكالي الحافظ، والخيل ثوب يخاط أحد جانبيه ويترك الآخر، والهلوك المثنية المتكسرة،

(٥) البيت بلا نسبة عند الفراهيدي (د.ت، ص ١٩٦)، والعلوي (د.ت، ص ٢٤١)

(٦) البيت من بحر البسيط، وهو للهذلي عند ابن جني (د.ت، ٢،

ص ١٦٩)، وابن سيده (١٩٩٦، ٥، ص ١١٠)، وابن منظور، (١٩٩٤،

١١، ص ٢١٠).

اللغة والعربية، ورووا أنه كان حكماً من الحكام اللغويين- لتتحقق أن التَّجَاوِرَ المنفصل كان رخصة لغوية، أو أسلوباً درجت عليه ألسنة العرب الفصحاء (ابن النديم، ١٩٩٧، ص ٦٩؛ والقفطي، ١٩٨٢، ٢، ص ٣٤٨، ٣، ص ١٠٥؛ والبغدادى، ١٩٩٧، ٥، ص ٩٠).

ومنه قول العجاج: كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمِلِ^(٧)

"فخفض (المُرْمِل) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول: (المرملا) لكونه وَصْفًا" (الأبباري، ٢٠٠٣، ٢، ص ٤٩٦؛ وابن سيده، ١٩٩٦، ٥، ص ١٤٢).

وأما قول الحطيئة:

فَأَيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَاذٍ هُمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ^(٨)
فقد استدل به سيبويه على جر الجوار رداً على الفراهيدي في زعمه أنه لا يجوز إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث؛ "فإن هموز نعت الحية المنصوبة، وجر لمجاورته لأحد المجرورين وهو بطن أو واذ" (البغدادى، ١٩٩٧، ٥، ص ٨٦).

ومما وقع فيه التَّجَاوِرُ قول الفرزدق:

إِذَا يَتَوَرَّوْنَ أَفْوَاجًا كَأَتَمِّمْ جَرَادٌ رِيحٍ مِنَ الْأَجْدَاثِ
فـ (مَشُورٍ) كَانَ حَقَّهُ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ نَعْتٌ لـ (جَرَادٍ)، وَلَكِنَّهُ خَفِضَ عَلَى التَّجَاوِرِ.

ومنه قول الشاعر:

فيا معشر العزاب إن حان شربكم فلا تشربوا ما حجَّ اللهُ رَاكِبٍ^(٩)
فقد كان حقيق بالشاعر أن يروي عجز بيته بالرفع (رَاكِبٌ) كونه الفاعل، إلا أنه رواه بالجر (رَاكِبٍ) وأجاز الفراهيدي (د.ت) فيه الحمل على التجاور؛ حيث عقب على البيت بقوله: "فخفض رَاكِبًا على القرب والجوار، ومحملة الرَّفْعِ بِفِعْلِهِ" (ص ١٩٧).

(١) البيت من بحر الرجز، وهو للعجاج عند سيبويه (د.ت، ١، ص ٤٣٧)، والبغدادى (١٩٩٧، ٥، ص ٨٨)، والزبيدي (د.ت، ٣، ص ٤٤٦).

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو للحطيئة (١٩٨٧) في ديوانه (ص ١٣٩)، (ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو للفرزدق (١٩٨٧) في ديوانه (ص ٢١٣)، تحقيق علي فاعور، (ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.

(٤) البيت بلا نسبة عند الفراهيدي (د.ت، ص ١٩٧).

وجديرٌ بالذكر أن بعض الدارسين المحدثين فسّر إتيان حركة النَّعْتِ السَّبِيي لما قبله على المُجَاوَرَة، ففي نحو: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْكَرِيمَةَ أُمَّهُ) تبع النَّعْتُ ما قبله في حركة الإعراب، مع أنه من حيث المعنى يرتبط بما بعده؛ ففي هذه العبارة لا يتصف الرجل بالكرم بل أمه، وكان من المنطق أن تُرْفَع كلمة (الكريمة) تبعاً لمنوعها الأصيل، ولكنها نصبت على أساس من الإتيان اللفظي، ومسوغه المُجَاوَرَة وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات (مصطفى، ٢٠١٤، ص ٧٩-٨٠؛ والمخزومي، ١٩٦٦، ص ١٨٨؛ والعقيلي، ١٩٧١، ص ٢٤٠).

ثانياً: التَّجَاوُرِ الْمُنْفَصِلِ فِي بَابِ الْعَطْفِ

ينسب السيوطي (١٩٩٨، ٢، ص ٥٣٦)، والبغدادي (١٩٩٧، ٥، ص ٩٤) إلى أبي حيان القول إن مجيء المُجَاوَرَة في العطف ضَعِيفٌ جداً، ولم يحفظ من كلام العرب، والفرق بينه وبين النَّعْتِ والتَّوَكِيدِ أنَّهما تابعان بلا واسطة، فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف، كما صرح السمين (١٩٨٧، ٤، ص ٢١٢)، والسيوطي (١٩٨٥، ص ٩٨) أن المُجَاوَرَة لا تجري في باب العطف.

ومجمل القول في هذه المسألة أن كثيراً من العلماء لا يستحسن التَّجَاوُرِ في المعطوف، بحجة أن حرف العطف حاجز ومبطل للمجاورة، ولم تتكلم به العرب (أبو حيان، ٢٠٠١، ٣، ص ٤٥٢؛ وابن هشام، ١٩٨٥، ص ٨٩٥). ومن شواهد التَّجَاوُرِ المنفصل في باب العطف في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]؛ حيث قرأ ابن كثير، وحمزة، وأبو عمرو (وَأَرْجُلَكُمْ) - بالخفض - عطفاً على (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)، وكذا رواه أبو بكر عن عاصم (ابن عطية، ١٩٩٣، ٢، ص ١٦٣)، وقرأ نافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب، وحفص (وَأَرْجُلَكُمْ) بنصب اللام (ابن مجاهد، ١٩٨٠، ص ٢٤٣)، وعليه فيكون عطفاً على قوله: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ)، أي: واغسلوا أرجلكم.

وللعلماء في توجيه قراءة الجر مذاهب منها: أن الجر في (أَرْجُلَكُمْ) محمول على التَّجَاوُرِ في اللفظ، وإن كانت غير

والفضل من صفة الهلوك، وكان ينبغي أن يكون جراً، ولكنه رفعه على الجوار للخيال" (ابن قتيبة، ١٩٨٤، ١، ص ٥٤٣). في حين أن البحث قد وقف على أن البغدادي (١٩٩٧) قد نصَّ على أن الأصمعي (ت: ٢١٦هـ) أول من قال بالرفع على المُجَاوَرَة^(١).

وقد عقب أبو حيان على البيت السابق بقوله: "وأكثرهم يعتقدونه مخصوصاً بالمجرور، وقد جاء في المرفوع كما أئشدنا في الفصل" (أبو حيان، ١٩٨٦، ص ٣٤٦).

وقيل في رَفْعِ (الفُضْلِ) أقاويل، منها ما حمل على أنه نعت للخيال المرفوع على الابتداء (ابن سيده، ١٩٩٦، ٥، ص ١١٠)، ومنها ما جعله نعتاً للهلوك المجرور اللفظ بالإضافة، المرفوع الموضع بالفاعلية، فرفع (الفُضْلِ) حملاً على الموضع (أبو حيان، ١٩٩٧، ١١، ص ٩٥)، واستناداً إلى أن المجرور بالمصدر المضاف إن كان مرفوع المحل فلك فيما نعت به أو عطف عليه أن تجر حملاً على اللفظ، وهو الأجود ما لم يعرض مانع، ولك أن ترفعه حملاً على الموضع.

واشترط أبو حيان في العطف على الموضع أن يكون للاسم لفظ وموضع، وأن يكون الموضع بحق الأصالة، وأن يكون ثم محرز للموضع (أبو حيان، ١٩٩٨، ٣، ص ١٢٨٩). وما تجدر الإشارة إليه أن أبا حيان (١٩٩٨) ساق في (ارتشاف الضرب) شاهداً للحمل على الجوار في المعرفة (٣، ص ١٩١٣) رداً على ابن جني الذي قصره على النكرة، وهو قول أبي ثروان^(٢) في المفضل: (كَانَ وَاللَّهِ مِنْ رَجَالِ الْعَرَبِ الْمَعْرُوفِ لَهُ ذَلِكَ)، بخفض المَعْرُوفِ على المُجَاوَرَة (السيوطي، ١٩٩٨، ٢، ص ٥٣٦).

هذا، وكلام أبي ثروان لا يمكن فيه أن يكون (المَعْرُوفِ) تابعاً للمجرور الذي قبله بحال، ولا تخريج للجر هاهنا سوى الحمل على التَّجَاوُرِ، وأدرك أنه العالم المشهود له بالفصاحة، ومن يُعَدُّ كلامه حُجَّةً (ابن النديم، ١٩٩٧، ص ٦٩؛ والقفطي، ١٩٨٢، ٢، ص ٣٤٨، ٣، ص ١٠٥).

(١) جاء في خزنة الأدب: أن الرَفْعِ على المُجَاوَرَة لم يثبت عند المحققين، وإِنَّمَا ذهب إِلَيْهِ بعض ضعفة النحويين في البيت السابق، وأولهم الأصمعي، ذكره علي بن حمزة البصري في كتاب التنبهات على أغلاط الرواة (البغدادي، ١٩٩٧، ٥، ص ١٠١).

(٢) في (الارتشاف) أنه ابن ثروان، وربما كان ذلك خطأ من النساخ.

وَمِنْ ثَمَّ يَرْجَحُ الْبَحْثُ أَنْ يُجْمَلَ الْجَرُّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى التَّجَاوُرِ الْمُنْفَصِلِ، بَعِيدًا عَنِ تَأْوِيلِ الْكَلَامِ، وَالخُرُوجِ بِهِ عَنِ ظَاهِرِهِ.

وَمِنْ شَوَاهِدِ التَّجَاوُرِ الْمُنْفَصِلِ فِي بَابِ الْعَطْفِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، حَيْثُ زُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ (وَرَسُولِهِ) بِالْجُرِّ (أَبُو حِيَانَ، ٢٠٠١، ٥، ص ٣٦٧؛ وَالشُّوكَانِي، ٢٠٠٠، ٢، ص ٣٨١؛ وَالْأَلُوسِي، د.ت، ٥، ص ٢٤٣)، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى فَاسِدٌ، وَخَرَجَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى التَّجَاوُرِ. وَقِيلَ: هِيَ وَأَوَّلُ الْقَسَمِ (الزُّخْمَشْرِي، د.ت، ٢، ص ٢٣٢).

وَيَمِيلُ الْبَحْثُ إِلَى أَنْ حَمَلَهَا عَلَى التَّجَاوُرِ هُوَ الْأَنْسَبُ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْقَسَمِ بِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَاهُنَا مَعَ مَا ثَبَتَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْخَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الشُّوكَانِي (٢٠٠٠، ٢، ص ٣٨١).

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ* لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزَفُونَ* وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ* وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ* وَخَوْرٍ عَيْنٍ* [الواقعة: ١٧-٢٢]؛ حَيْثُ قُرِئَتْ الْآيَةُ الْأَخِيرَةُ بِالْخَفْضِ (وَحُورٍ عَيْنٍ)، وَهِيَ قِرَاءَةُ سَبْعِيَّةِ (ابن مجاهد، ١٩٨٠، ص ٦٢٢؛ وَابن عطية، ١٩٩٣، ٥، ص ٢٤٢).

وَجَمْهُورُ الْمَفْسِرِينَ عَلَى أَنَّ الْحُورَ الْعَيْنَ لَا يُطَافُ بِهِنَّ؛ وَلِذَا كَانَ لِلْعُلَمَاءِ فِي تَوْجِيهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَقْوَالٌ مِنْهَا: تَخْرِيجُهَا عَلَى أَنَّهَا مَجْرُورَةٌ بِالتَّجَاوُرِ، وَلَعَلَّ أَوَّلَ مَنْ اسْتَنَّدَ إِلَى هَذَا التَّخْرِيجِ - فِيهَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ - هُوَ الْمَاتَرِيدِيُّ (٢٠٠٥، ٣، ص ٤٧١)، وَبِهِ قَالَ الْعَكْبَرِيُّ (د.ت، ١، ص ٤٢٢)، وَالْبَيْضَاوِيُّ (١٩٩٧، ٢، ص ١١٧)، وَذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ (١٩٨٥) فِي صَدَارَةِ التَّخْرِيجَاتِ الَّتِي أوردَهَا لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَلَمْ يَبِدِّ عَلَيْهِ اعْتِرَاضًا (ص ٨٩٥).

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا التَّخْرِيجِ مَا ذَكَرَهُ الْفَرَاءُ مِنْ أَنَّ الْعَطْفَ فِي الْآيَةِ كَانَ عَلَى الْفَلْظِ دُونَ الْمَعْنَى، وَهُوَ مَا عَبَّرَ عَنْهُ الْفَرَاءُ بِقَوْلِهِ: "أَتَبَعَ آخِرَ الْكَلَامِ أَوَّلَهُ" (الْفَرَاءُ، د.ت، ١، ص ١٤).

وَقِيلَ: إِنْ مَعْنَى يَطُوفُ عَلَيْهِمْ بِكَذَا وَكَذَا يَنْعَمُونَ بِهِ، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: يُنْعَمُونَ بِفَاكِهَةٍ وَبِلَحْمٍ وَبِحُورٍ عَيْنٍ، وَهُوَ قَوْلُ مَكِّي (١٩٨٥، ٢، ص ٧١٢).

مُؤَافَقَةٌ لَهَا فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الرَّءُوسَ تُمَسَّحُ وَالْأَرْجُلَ تُغْسَلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عُبَيْدَةَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ قَائِلًا: "مَجْرُورٌ بِالْمَجْرُورَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ بِالْكَلامِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَغْسُولِ، وَالْعَرَبُ قَدْ تَفَعَّلَ هَذَا بِالْجُورِ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ" (أَبُو عُبَيْدَةَ، ١٩٦٢، ١، ص ١٥٥)، وَحَذَا حَذْوَهُ الْأَخْفَشُ بِقَوْلِهِ: "وَيَجُوزُ الْجَرُّ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى (الغسل) نَحْوُ (هَذَا جُحْرٌ صَبَّ حَرِبٍ)" (الْأَخْفَشُ، ١، ١٩٩٠، ص ٢٧٧)، وَتَابِعُهَا ابْنُ زَنْجَلَةَ (١٩٨٢، ص ٢٢٣)، وَالسَّمْعَانِيُّ (١٩٩٧، ٢، ص ١٨)، وَالْعَكْبَرِيُّ (د.ت، ١، ص ٤٢٢)، وَالْبَيْضَاوِيُّ (١٩٩٧، ٢، ص ١١٧)، وَابْنُ كَثِيرٍ (١٩٩٩، ٢، ص ٣٤)، وَالْأَلُوسِيُّ (د.ت، ٣، ص ٢٤٨).

وَاعْتَرَضَ الزُّجَاجُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِحُجَّةٍ أَنَّ الْخَفْضَ عَلَى الْجُورِ لَا يَكُونُ فِي كَلِمَاتِ اللَّهِ (الزُّجَاجُ، ١٩٨٨، ٢، ص ١٥٣)، وَذَكَرَ ابْنُ خَالَوَيْهِ أَنَّهُ "لَا وَجْهَ لِمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْأَرْجُلَ مَخْفُوضَةٌ بِالْجُورِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَعْمَلٌ فِي نَظْمِ الشُّعْرِ لِلانْضِرَّاطِ وَفِي الْأَمْثَالِ، وَالْقُرْآنَ لَا يَحْمَلُ عَلَى الضَّرُورَةِ، وَالْفَافِظُ الْأَمْثَالُ" (ابْنُ خَالَوَيْهِ، ١٩٨١، ص ١٢٩).

وَضَعَّفَهُ ابْنُ هِشَامٍ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ خَفْضَ الْجُورِ لَا يَكُونُ فِي النِّسْقِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ حَاجِزٌ بَيْنَ الْأَسْمِينَ يَمْنَعُ مِنَ التَّجَاوُرِ وَمَبْطَلٌ لَهُ (ابْنُ هِشَامٍ، ١٩٨٥، ص ٨٩٥).

وَقَدْ حَاولَ النَّحَاةُ - وَهُمْ بِصَدَدِ تَوْجِيهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ - تَخْرِيجُهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُوَافِقُ قَوَاعِدَهُمْ؛ فَدَفَعْتَهُمْ هَذِهِ التَّخْرِيجَاتُ إِلَى التَّكْلُفِ فِي الْقَوْلِ بِالْخَفْضِ وَالتَّقْدِيرِ، وَأَذَكَرَ مِنْهَا:

١- أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمَسْحِ الْغَسْلَ (الْفَارْسِيُّ، ١٩٩٣، ٣، ص ٢١٤).

٢- أَنَّ الْأَرْجُلَ مَجْرُورَةٌ بِحَرْفِ جَرِّ مَقْدَرٍ، ذَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، وَيَتَعَلَّقُ هَذَا الْحَرْفُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ أَيْضًا يَلِيْقُ بِالْمَحَلِّ، مِمَّا يَعْنِي أَنَّهُ ادَّعَى حَذْفَ جَمَلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، وَحَرْفِ جَرِّ (العكبري، د.ت، ١، ص ٤٢٤).

٣- أَنَّهُ يَجِبُ الْغَسْلُ وَالْمَسْحُ مَعًا، وَأَنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ آيَتَيْنِ (النَّحَّاسُ، ١٩٨٩، ٢، ص ٩).

٤- "لَمَّا حَدَّ غَسْلَ الْأَرْجُلِ إِلَى الْكُعْبَيْنِ كَمَا حَدَّ غَسْلَ الْأَيْدِي إِلَى الْمُرْفَقَيْنِ عَلِمَ أَنَّهُ غَسَلَ كَالْأَيْدِي" (مَكِّي، ١٩٨٥، ١، ص ٢٢٠).

لِتَقْدَمِ ذِكْرَهَا فِي (مِنْ نَارٍ) ... فَيَكُونُ (نَحَّاسٌ) عَلَى هَذَا مَجْرُورًا
بِ(مِنْ) الْمَحْدُوفَةِ" (القرطبي، ٢٠٠٣، ١٧، ص ١٧٠).

ويرى البحث أنه من الشطط أن يُتَّصَرَفُ فِي الآيَةِ هَذِهِ
التَّقْدِيرَاتِ الْمَتَكَلِّفَةَ لِيَسْتَقِيمَ بِهَا الْمَعْنَى، وَمِنْ ثَمَّ نَرَجِّحُ أَنَّ
التَّبَعِيَّةَ فِي (نَحَّاسٌ) سَوَّغَةَ الْحَمْلَ عَلَى التَّجَاورِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ
أَنَّ مَنْ قَرَأَ (وَنُحَّاسٌ) -بِالرَّفْعِ- عَطَفَهُ عَلَى (شَوَاطِئَ)، وَهُوَ
أَصْحَحُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الشَّوَاطِئَ اللَّهَبَ الَّذِي لَا دَخَانَ فِيهِ،
وَالنَّحَّاسُ الدَّخَانَ، وَكِلَاهُمَا يَتَكُونُ مِنَ النَّارِ، وَأَمَّا عَطْفُهُ عَلَى
النَّارِ فَفِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤْوَلُ بِالْمَعْنَى إِلَى أَنَّ اللَّهَبَ يَتَكُونُ مِنَ
الدَّخَانَ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا يَتَكُونُ مِنَ النَّارِ، وَقَدْ رَوَى
عَنْ أَبِي عَمْرٍو قَوْلَهُ: لَا يَكُونُ الشَّوَاطِئُ إِلَّا مِنْ نَارٍ وَشَيْءٍ آخَرَ
مَعَهُ، يَعْنِي أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ شَيْئَيْنِ مِنْ نَارٍ وَدَخَانَ (مكي، ١٩٨٥،
٢، ص ٧٠٦).

ويؤيد هذا التوجيه قراءة زيد بن علي: (تُرْسَلُ) -بِالنُّونِ-
عَلَيْكُمْ شَوَاطِئًا بِالنَّصْبِ، مِنْ نَارٍ، وَنُحَّاسًا -بِالنَّصْبِ- عَطْفًا
عَلَى شَوَاطِئًا (أبو حيان، ٢٠٠١، ١٠، ص ٦٥).

ومما يعضد هذا الرأي الذي ذهب إليه قول الطبري:
"وَالَّذِي هُوَ أَوْلَى بِالْكَلَامِ أَنَّهُ تَوَعَّدَهُمْ بِنَارٍ هَذِهِ صَفَتْهَا أَنْ
يَتَّبِعَ ذَلِكَ الْوَعْدَ بِمَا هُوَ خِلَافُهَا مِنْ نَوْعِهَا مِنَ الْعَذَابِ دُونَ مَا
هُوَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا، وَذَلِكَ هُوَ الدُّخَانُ" (الطبري، ٢٠٠٠،
٢٢، ص ٢٢٥)؛ فَيَكُونُ بِذَلِكَ جَلٌّ ذَكَرَهُ قَدْ وَصَفَ شَيْئَيْنِ مِنَ
الْعَذَابِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ، كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَذَابٌ عَلَى حِدَةٍ.

ومن شواهد التجاور في باب العطف قوله تعالى: ﴿لَمْ
يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١]؛
فإن قوله تعالى (وَالْمُشْرِكِينَ) جاء مجرورًا، والأصل فيه أن
يكون معطوفًا على الاسم الموصول (الَّذِينَ)، الَّذِي هُوَ فِي مَحَلِّ
رَفْعِ اسْمٍ كَانَ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ مَجْرُورًا بِالمَجَاوَرَةِ لِقَوْلِهِ (مِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ) فِي رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ (الأنباري، ٢٠٠٣، ٢، ص ٤٩٣؛
والألوسي، د.ت، ١٥، ص ٤٢٥).

وقيل في توجيه الجر: إنه من قبيل عطف المشركين على
أهل الكتاب، كأنه قال: من أهل الكتاب ومن المشركين؛
ولذلك خفض المشركين، ولم يقل: (والمشركون)، ولا يخفى ما
في هذا التوجيه من تأويل وحذف وتقدير، ومما يعكس تخالف
أصحاب هذا التوجيه أنهم ارتأوا في توجيه قراءة الرفع

وقيل: وجه الجر أن تحمله على تقدير: أولئك المقربون في
جنات النعيم، وفي حور عين، أي: في مقاربة ومعاشرة حور
عين، فحذف المضاف، قال بهذا الفارسي (١٩٩٣، ٦،
ص ٢٥٧)، والزمخشري (د.ت، ٤، ص ٤٦٠)، ونسبه أبو
حيان إلى الزمخشري معقبا عليه: "وهذا فيه بعد وتفكيك كلام
مرتبط ببعضه ببعض، وهو فهم أعجمي" (أبو حيان، ٢٠٠١،
٨، ص ٢٠٦).

كل هذه التخريجات حملت الإعراب على المعنى لا على
اللفظ، وارتضى البحث حمله على التَّجَاورِ؛ كونه أبعد عن
التكلف في التأويل.

بينما نُقِلَ عَنْ قُطْرُبٍ أَنَّهُ ارْتَأَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ حَقِيقَةٌ عَلَى
الْأَكْوَابِ وَالْأَبَارِيقِ، قَالَ: وَلَا يُنْكَرُ أَنْ يُطَافَ عَلَيْهِمْ بِالْحُجُورِ،
وَيَكُونُ هُمْ فِي ذَلِكَ لَذَّةً (الألوسي، د.ت، ١٤، ص ١٣٨).

ومن شواهد التجاور المنفصل في باب العطف قوله تعالى:
﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمْ شَوَاطِئٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَّاسٌ﴾ [الرحمن: ٣٥]،
حيث قرأ ابن كثير، وابن محيصن، ومجاهد، وأبو عمرو
(وَنُحَّاسٌ) بالجر (ابن مجاهد، ١٩٨٠، ص ٦٢١؛
والنحاس، ١٩٨٩، ٤، ص ٢٠٩).

وفي توجيه هذه القراءة قيل: (نَحَّاسٌ) بالجر معطوف على
(شَوَاطِئَ)، ولكنها مجرورة في اللفظ على التَّجَاورِ، وهو قول
القرطبي (٢٠٠٣، ١٧، ص ١٧٠)، والألوسي (د.ت، ١٤،
ص ١١٢).

وقيل: إن (نَحَّاسٌ) معطوف على (نَارٍ)، وإليه ذهب
الفراء (د.ت، ٣، ص ١١٧)، والزمخشري (د.ت، ٤،
ص ٤٤٨)، والشوكاني (٢٠٠٠، ٥، ص ١٦٥).

وأحسب أن هذا الوجه ضعيفٌ، ولا يستقيم معه المعنى
إلا لمن جعل معنى الشواطئ النار والدخان جميعا، وهو ليس
كذلك؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ شَوَاطِئٌ مِنْ نَحَّاسٍ (الزجاج، ١٩٨٨، ١،
ص ٢٩١؛ وابن منظور، ١٩٩٤، ٧، ص ٤٤٦)، ولا تستقيم
معه اللغة إلا على حيلة واعتذار -على حد تعبير النحاس
(١٩٨٩، ٤، ص ٢٠٩) - حيث لن يسوغه إلا تقدير حذف
مَوْصُوفٍ "كَأَنَّهُ قَالَ: يُرْسَلُ عَلَيْكُمْ شَوَاطِئٌ مِنْ نَارٍ وَشَيْءٍ مِنْ
نَحَّاسٍ، فَ(شَيْءٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى (شَوَاطِئَ)، وَ(مِنْ نَحَّاسٍ)
جُمْلَةٌ هِيَ صِفَةٌ لـ(شَيْءٍ)، وَحَذْفُ (شَيْءٍ)، وَحُذْفُ (مِنْ)

ويرى البحث أن الأنباري - في سياق نفي المجاورة - تكلف الرّدّ عليهم بما لم تنقله المعاجم، أو تورده شروحات البيت، وربما على خاطر قائله. تكلف ردا مفاده احتمالية "أن يكون قد سمى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي" (الأنباري، ٢٠٠٣، ٢، ص ٥٠٢)، كل ذلك ليجعل القطر معطوفا على المور، مخالفا بذلك سنة الله في كونه بأن جعل الرياح تسفي التراب والمطر!

وحذا حذوه البغدادي (١٩٩٧) مبررا بتبعية القطر للمور في الجر بقوله: "وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْجُرِّ عَلَى الْجَوَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي النَّسَقِ، وَوَجْهَهُ أَنَّ الرِّيَّاحَ السَّوَّافِي تَدْرِي التَّرَابَ مِنَ الْأَرْضِ، وَتَنْزِلُ الْمَطَرَ مِنَ السَّحَابِ" (٩، ص ٤٤٣). ومنه قول الشاعر:

كَمْ تَمَشَّشْتُ مِنْ قَصٍّ وَإِنْفَحَةٍ جَاءَتْ إِلَيْكَ بِذَلِكَ الْأَصْوَنُ السُّودُ
حيث يأبى المعنى أن يكون المعطوف (إِنْفَحَةٍ) داخلا في حكم المعطوف عليه (قَصٍّ)، وهو عظام الصدر (ابن منظور، ١٩٩٤، ٧، ص ٧٤)؛ لأن العامل فيه وهو المَشُّ يعني: مَصَّ أَطْرَافِ الْعِظَامِ مَمْضُوعًا (الزبيدي، د.ت، ١٧، ص ٣٨٤)، والأنفحة هي الكَرِشُ، وقيل مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْجُدِيِّ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ غَيْرَ اللَّبَنِ (الفيومي، د.ت، ٢، ص ٦١٦)، وإلى ذلك فطن أبو الحسن الملقب بكرع النمل؛ إذ ارتأى أن التقدير في البيت لا بد أن يكون: كَمْ قَدْ تَمَشَّشْتُ مِنْ قَصٍّ وَأَكَلْتُ مِنْ إِنْفَحَةٍ (كراع النمل، ١٩٨٩، ١، ص ٦٥٢).

وقريبٌ من هذا ما ذكره الشيخ محيي الدين عبد الحميد حين حمل الجر في (إِنْفَحَةٍ) على الجوار جاعلا "تقدير الكلام: كَمْ تَمَشَّشْتُ مِنْ عِظْمٍ وَأَكَلْتُ إِنْفَحَةً، ويكون إنفحة منصوبا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة" (عبد الحميد، هامش الأنباري ٢٠٠٣، ٢، ص ٤٩٤).

وذكر بعض النحاة أن العطف على التجاور مما تنفرد به الواو دون باقي حروف العطف (الأزهري، ٢٠٠٠، ٢، ص ١٥٩)؛ والصبان، د.ت، ٣، ص ١٣٥)، وهو قول مردودٌ

القول: إِنْ (وَالْمُشْرِكُونَ) - بِالرَّفْعِ - عَطْفًا عَلَى الْمَوْصُولِ (الفراء، د.ت، ١، ص ٧١؛ وأبو حيان، ٢٠٠١، ٨، ص ٤٩٤). وأحسب أنه مما يؤيد حمل الجر فيه على التجاور قراءة الأعمش (والمشركون) بالرفع (الثعلبي، ٢٠٠٢، ١٠، ص ٢٦٠؛ وابن عطية، ١٩٩٣، ٥، ص ٢٠٧؛ والقرطبي، ٢٠٠٣، ٢٠، ص ١٤٠)، وهو ما يرجح القول لديّ إن المعطوف عليه هو الاسم الموصول (الَّذِينَ كَفَرُوا) وليس (أَهْلَ الْكِتَابِ).

والحمل على الجر في باب العطف فيه نقول كثيرة، وهو مع الواو مشهورٌ في أشعارهم، وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدُوهُ: لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرٌ مُنْقَلَبٍ وَمَوْتٌ فِي حِبَالِ الْقَدِّ مَجْنُوبٌ^(١) حيث خفض الشاعر (وَمَوْتٌ) بالمجاورة لـ(مُنْقَلَبٍ)، مع أن حقه الرفع عطفًا على (أَسِيرٌ)، نصّ على ذلك العكبري (د.ت، ١، ص ٤٢٢)، والآلوسي (د.ت، ٣، ص ٢٤٨)، والقاسمي (١٩٩٧، ٤، ص ٧١).

وأجاز بعضهم أن يقال فيه: إن العطف بالجر لصلاحيه وقوع (غَيْرٌ) موقع (إلا) (ناظر الجيش، ٢٠٠٧، ٧، ص ٣٣٢٢).

ويحسبه البحث تأويلا متكلفا يحاول أن يثني تبعية المجاورة؛ لأن إعراب الكلمات لا يكون على هذا النحو من تأويل المعنى، وصلاحيه وقوع بعضها مكان بعض.

ومن شواهد التجاور المنفصل في باب العطف في كلام العرب: قول زهير:

لَعِبَ الزَّمَانَ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدِي سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ^(٢)
ولما كان القطر (المطر) لا يسفي، وليس له سواف كالمرور (الغبار) تبين أنه ليس معطوفا على المور، وإنما خفضه الشاعر لمجاورته للمخفض، وأنه كان ينبغي أن يكون مرفوعا فيقال (الْقَطْرُ) بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (سَوَافِي) الْمَرْفُوعِ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ (غَيْرٌ)، وهذا القول نسبة الأنباري (٢٠٠٣) إلى الكوفيين (٢، ص ٤٩٣-٤٩٥).

(١) البيت من البسيط، وهو للنايعة عند القرشي (د.ت، ص ١٩٩)، والعكبري (د.ت، ١، ص ٤٢٢)، وأبو حيان (١٩٩٧، ٨، ص ٣٤٥).

(٢) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى (١٩٨٧) في ديوانه (ص ٨٧)، (ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو بلا نسبة عند كراع النمل (١٩٨٩، ١، ص ٦٥٢)، وابن دريد (١٩٨٧، ١، ص ٧٥٥)، وابن منظور (١٩٩٤، ٧، ص ٧٤).

فأعربته بأحدهما ثم عطفت الثاني عليه جاز لك أن تعربه بإعراب الأول، وجاز لك أن تعربه بما كان يجوز في الأول. (ص ٤٦)

أي أن هذا الرأي مبني على التوهم، وحمل (قدير) على (صنيف) لو كان مجرورا بإضافة (منضج) إلى (صنيف)، والوجه الذي ذكره الشاعر يوجب - عند الجمهور - في (قدير) النصب؛ مراعاة للفظ المتبوع المنصوب باعتباره مفعولا به لاسم الفاعل (أبو حيان، ١٩٩٧، ١٠، ص ٣٢؛ والسيوطي، ١٩٩٨، ٣، ص ٢٤٤).

وقيل: على توهم أن الصنيف مجرور بالإضافة، وعند البغداديين وبعض الكوفيين هو معطوف على صنيف من قبيل العطف على المحل، وهم لا يشترطون أصالة المحل (البغدادى، ١٩٩٧، ٣، ص ٢٥١)، وبه استدل هؤلاء على أنه يجوز في تابع المعمول - إذا كان المعمول منصوبا - الخفض أيضا على توهم الإضافة، مخالفين بذلك رأي الجمهور، وقد طعن فيما استدلوا به بأنه يلزم عنه أن يكون التقدير: من بين منضج أحد هذين، وذلك فاسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير: من بين منضج صنيف أو قدير، فكأنه قال: من بين منضج أحد هذين، فيكون قد قسم الطهارة إلى قسمين: أحدهما منضج صنيف أو قدير، والآخر لم يذكره؛ لأن (بين) تقتضي وقوعها بين شيئين أو أشياء، ولا تدخل على شيء واحد (أبو حيان، ١٩٩٧، ٤، ص ٣١٩).

وجاء في التذييل: "وخرجه بعض أصحابنا أيضا أن يكون معطوفا على (شواء)، وتكون (أو) بمعنى الواو، وهذا ليس بشيء؛ لأن البينية إنما هي في الطهارة لا في معمول اسم الفاعل" (أبو حيان، ١٩٩٧، ١٠، ص ١٥٨)، وهو ظاهر السقوط لأن به يصير المعنى: وَصَنيفٍ قَدِيرٍ، وَالْقَدِيرُ لَا يَكُونُ صَنيفًا.

هذا، ويذكر أحد الباحثين المعاصرين أنه من قبيل التوسع أن يُحمل على الجوار قولهم: ليس أمة الله بذاهبة ولا قائم أخوها، بعطف (قائم) على (ذاهبة) وتكون قد أخبرت عن أمة الله بذاهبا وبقيام أخيها، فتكون قد عطفت خبرا على خبر (عبد الجبار، ٢٠١٨، ٢، ص ٩٥)، وهو الأمر الذي يستبعده البحث؛ لأن التبعية بين الخبرين التي استلزمها عطفتها على بعضها بالواو تقتضي في الثاني منها مراعاة اللفظ أو المحل،

بشواهد ثبت فيها العطف على التجاور بالأداتين (الفاء) و (أو).

ومن ذلك قول الفرزدق:

فَهَلْ أَنْتَ إِنْ مَاتَتْ أَتَانُكَ رَاحِلٌ إِلَى آلِ بَسِطَامِ بْنِ قَيْسِ فَخَاطَبٍ^(١)
فقوله (فَخَاطَبٍ) وقع في البيت مَحْفُوضًا بِالمَجَاوِرَةِ، وحقه الرفع كونه معطوفا على (رَاحِلٌ) (النمري، ١٩٩٣، ١، ص ١٤٠؛ والسرخسي، ١٩٩٣، ١، ص ٤٨؛ والقاسمي، ١٩٩٧، ٤، ص ٧١).

وقول امرئ القيس:

فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا يَنْ مَنُضِجٍ صَنيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ^(٢)
القدير: المَطْبُوخُ فِي القَدْرِ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ مَعطُوفٌ عَلَى (صَنيفٍ) المنصوب بأنه مفعول اسم الفاعل الذي هو (مَنُضِجٍ)، ولما ورد في البيت مجرورا قيل في تحريجه إنه خفض على الجوار (ابن قدامة، ١٩٦٨، ١، ص ١٥٠؛ وابن هشام، ١٩٨٥، ص ٦٠٠؛ والبغدادى، ١٩٩٧، ٣، ص ٢٥١).
وقيل: هو من قبيل حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مقامه، والتقدير: أو طابخ قدير (ابن هشام، ١٩٨٥، ص ٦٠٠)، وهذا التأويل يُعد في بابه قليلا؛ لأن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف في موقعه الإعرابي قليل، ومشروط بأن يكون المضاف المحذوف معطوفا على ما يائله أو يقابله، كما أن البحث يستبعد هذا التأويل لأنه يؤدي بالكلام إلى الركاكة؛ إذ إنه من المعلوم أن الإنضاج يشمل الصنيف والقدير؛ فما الداعي لتقدير (طابخ) والكلام قبلها يشملها! وربما جانبهم التوفيق في تقديرهم (طابخ)، ولو أنهم قدروه بـ (منضج) لكان أثبت وأوثق.

وقد ذكر التبريزي (د.ت) أن أجود ما قيل فيه:

إنه كان يجوز أن يقول (من بين منضج صنيف شواء) فحمل قديرا على صنيف لو كان مجرورا، وشرح هذا أنك إذا عطفت اسما على اسم، وكان يجوز لك في الأول إعرابان،

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق عند ابن سلام (د.ت، ٢، ص ٣٦٦)، وابن الشجري (١٩٩٢، ١، ص ١٧٩)، والأصفهاني (د.ت، ١٠، ص ٣١٠).

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس (١٩٧٤) في ديوانه (ص ٢٢)، تحقيق محمد بن أبي شنب، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر.

قَالَ عَنْهُ الْفَرَاءُ: أَشْدْنِيهِ أَبُو الْجِرَاحِ بِخَفْضِ (كُلَّهُمْ)، فَقَلْتُ لَهُ: هَلَا قَلْتُ (كُلَّهُمْ) يَعْنِي بِالنَّصْبِ، فَقَالَ: هُوَ خَيْرُ مِنَ الَّذِي قَلْتَهُ أَنَا، ثُمَّ اسْتَشْدَدْتَهُ إِيَّاهُ فَأَشْدْنِيهِ بِالخَفْضِ، وَمَذَهَبُ الْفَرَاءِ أَنَّ أَبَا الْجِرَاحِ أَتْبَعَ (كُلَّ) خَفْضَ (الزَّوْجَاتِ) وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ^(١) لِذَوِي (الفراء، د.ت، ٢، ص ٧٥).

وقال ابن هشام في توضيح ذلك: "كلهم توكيد لذوي لا لِلزَّوْجَاتِ، وَإِلَّا لَقَالَ كُلَّهُنَّ، وَذَوِي مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَكَانَ حَقَّ كُلِّهِمُ النَّصْبُ، وَلَكِنَّهُ خَفَضَ لِمَجَاوِرَةِ الْمَخْفُوضِ" (ابن هشام، د.ت، ص ٤٢٨).

ويحسب البحث أن في رواية الفراء دليلاً على مشروعية التَّجَاوُرِ الْمَنْفَصِلِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ أَبِي الْجِرَاحِ^(٢) حُجَّةٌ، وَمِنْ ثَمَّ يَجِبُ قَبُولُ إِنْشَادِهِ، وَلِأَنَّهُ ثَبِتَ إِنْشَادُهُ الْبَيْتَ بِخَفْضِ (كُلَّهُمْ) وَهُوَ مُقَرَّرٌ بِنَصْبِهَا، وَعِنْدَمَا اسْتَشْدَدَهُ الْفَرَاءُ الْبَيْتَ مَرَّةً أُخْرَى أَعَادَ إِنْشَادَهُ بِالْجَرِّ؛ مِمَّا يُوحِي بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى لَهْجَةٍ^(٣) أَصْرًا أَنْ يَنْشُدَ بِهَا.

رابعاً: التَّجَاوُرِ الْمَنْفَصِلِ فِي بَابِ الْبَدَلِ

العلماء - كما رأينا - مختلفون في وقوع التَّجَاوُرِ الْمَنْفَصِلِ فِي التَّوَابِعِ عَامَةً، إِلَّا أَنَّ شِبْهَ إِجْمَاعٍ يَنْعَقِدُ عَلَى امْتِنَاعِ مَجِيئِهِ فِي بَابِ الْبَدَلِ بِحِجَّةٍ "أَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ مِنْ جَمَلَةٍ أُخْرَى، فَهُوَ مَحْجُوزٌ تَقْدِيرًا" (ابن هشام، د.ت، ص ٤٣٠).

والَّذِي عَلَيْهِ الْبَحْثُ أَنَّهُ لَوْ سُمِعَ فِي الْبَدَلِ لَسَلِمْنَا بِهِ، شَأْنُهُ فِي ذَلِكَ شَأْنُ التَّبَعِيَّةِ فِي النَّعْتِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يُضِيرُهُ الْقَوْلُ إِنْ

(٢) نَصَّ الْفَرَاءُ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ نَعْتٌ، وَلَعَلَّهُ خَطَأً مِنَ النَّسَاحِ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ زَلَّةٌ فِي الْكَلَامِ فَقَطْ؛ لَوْضُوحِ الْإِعْرَابِ.

(٣) هُوَ أَبُو الْجِرَاحِ الْعَقِيلِيُّ، أَحَدُ فَصَحَاءِ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ أَخَذَتْ عَنْهُمْ اللَّغَةُ، وَيُرْوَى أَنَّهُ كَانَ حَكَمًا مِنَ الْحُكَّامِ اللَّغَوِيِّينَ (الجاحظ ٢٠٠٣، ٧، ص ٤٤٦؛ وابن النديم ١٩٩٧، ص ٧٤؛ والقفطي ١٩٨٢، ٢، ص ٣٤٨).

(٤) اللَّهْجَةُ: طَرِيقَةٌ مَعِينَةٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ، أَوْ حَالَةٌ لُغَوِيَّةٌ تَنْتَجُ مِنْ تَطَوُّرِ اللَّغَةِ، وَتَخْتَلِفُ عَنْهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالْمَفْرَدَاتِ وَالظُّوَاهِرِ الصَّوْتِيَّةِ وَالِدَّلَالِيَّةِ، وَتَوْجِدُ فِي بَيْئَةٍ خَاصَةً (عبد التواب، ١٩٩٧، ص ١٦٦-١٦٧)، وَقَدْ عُرِّفَتْ اللَّهْجَاتُ عِنْدَ الْقَدَمَاءِ بِاسْمِ اللَّغَاتِ، وَأَقْرَبُوا بِأَنَّهَا حِجَّةٌ (ابن جني، د.ت، ٢، ص ١٢).

وَبِمَجِيئِهِ مَجْرُورًا فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْحَمَلِ عَلَى اللَّفْظِ -الَّذِي نَحْنُ فِيهِ بِالْخِيَارِ- لَا مِنْ قَبِيلِ الْحَمَلِ عَلَى التَّجَاوُرِ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ الْبَحْثُ أَنَّ وَقُوعَ التَّجَاوُرِ الْمَنْفَصِلِ فِي الْقُرْآنِ وَفَضِيحِ الشُّعْرِ وَالنَّثْرِ إِثْبَاتٌ لَهُ بِشَهَادَةِ جُمْهُورِ أُمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنَّ وُرُودَهُ فِي بَابِ النَّعْتِ وَالْعَطْفِ بِهَذِهِ الْكَثْرَةِ دَلِيلٌ عَلَى ثَبُوتِهِ، وَلَا يَرِدُهُ فِي بَابِ الْعَطْفِ قَوْلُهُمْ إِنْ حَرَفَ الْعَطْفُ حَاجِزَ بَيْنِ الْأَسْمِينَ وَمَبْطَلٍ لِلْمَجَاوِرَةِ؛ حَيْثُ إِنْ حَرَفَ الْعَطْفُ وَاجِبَ الذِّكْرِ فِي بَابِهِ؛ لِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ لِلأَوَّلِ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِهِ، وَكَيْفَ نَعْتَبِرُهُ فَاصِلًا وَهُوَ مِمَّا لَا تَكُونُ التَّبَعِيَّةُ إِلَّا بِهِ! وَإِنَّمَا الْفَاصِلُ هُوَ الَّذِي يُذَكَّرُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ.

وَيُخَلِّصُ الْبَحْثُ إِلَى أَنَّهُ كَمَا ثَبِتَ التَّبَعِيَّةُ عَلَى الْجَوَارِ فِي النَّعْتِ -وإن كان الأمر فيها على خلاف الأصل؛ لورود ذلك في الفصيحة- ثَبِتَ فِي عَطْفِ النَّسَقِ لوروده أيضا في فصيح الكلام.

وقد استرعى انتباهي أن ابن هشام (١٩٨٥) وهو أحد الممانعين لوقوع التجاور في المعطوف ذكر الحمل على الجوار في صدارة التخریجات التي أوردها (١، ص ٨٩٧) في توجيه قراءة الجر في قوله تعالى: ﴿وَحَوْرٍ عَيْنٍ﴾ [الواقعة: ٢٢]، ولم يقطع بخطأ هذا التوجيه، ولم يبد عليه اعتراضا، ولا يخفى ما في هذا من دلالة.

ثالثاً: التَّجَاوُرِ الْمَنْفَصِلِ فِي بَابِ التَّوْكِيدِ

أَثْبَتَهُ أَبُو حِيَانَ (١٩٩٨، ٤، ص ١٩١٣)، وَنَصَّ السَّمِينِ (١٩٨٧) عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي التَّوْكِيدِ قَلِيلًا فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ (٤، ص ٢١٢)، وَذَهَبَ السِّيُوطِيُّ (١٩٨٥) إِلَى أَنَّ مَجَاوِرَةَ الْمُجْرُورِ مَسْمُوعَةٌ فِي النَّعْتِ وَالتَّوْكِيدِ، وَلَا يَجْرِي ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ التَّوَابِعِ (ص ٩٨)، وَارْتَأَى الْبَغْدَادِيُّ (١٩٩٧) أَنَّ مَجِيئَ الْجَوَارِ فِي التَّوْكِيدِ كَانَ عَلَى سَبِيلِ النَّدْرَةِ (٥، ص ٩٣). وَلَمْ يَرِدْ التَّجَاوُرُ الْمَنْفَصِلُ فِي بَابِ التَّوْكِيدِ سِوَى فِي قَوْلِ أَبِي الْغَرِيبِ:

يَأْصَحُ بَلَّغَ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا تَحَلَّتْ عُرَا الذَّنْبِ^(١)

(١) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِأَبِي الْغَرِيبِ النَّصْرِيِّ عِنْدَ الْفَرَاءِ (د.ت، ص ٧٥)، وَابْنِ هِشَامٍ (١٩٨٥، ١، ص ٨٩٥)، وَالسِّيُوطِيِّ (١٩٩٨، ٢، ص ٥٥).

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

واختلف البصريون؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيه حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢٣٩؛ وابن يعيش، ٢٠٠١، ص ٤، ص ٢٦٥؛ والرضي، ٢٠٠٠، ص ٤، ص ٩٤).

والذي عليه البحث أن تلك العلاقة الدلالية داخل التركيب الشرطي بين أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه التي تعكس امتزاج الثلاثة في تكوين جملة ذات معنى واحد مستقل، وتعكس مدى ارتباط الشرط بجوابه، وحاجتها لأداة الشرط؛ فهما بدونها لا يشكلان جملة مفيدة - تلك العلاقة تدفع البحث إلى الأخذ بقول البصريين إن أداة الشرط هي العاملة في الشرط وجوابه؛ لأنه يقتضيها معا. ويحملنا رأي الكوفيين على القول: إن الحمل على التجاور ربما كان مقيسا عند الكوفيين؛ ولذا قاسوا عليه جزم جواب الشرط.

سادسا: التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ فِي بَابِ الْخَبَرِ

وَرَدَ الْحَمْلُ عَلَى التَّجَاورِ فِي الْخَبَرِ عِنْدَ أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِي صَاحِبِ كِتَابِ (اللُّوَامِحِ)، وَذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ بِخَفْضِ (مُسْتَقَرًّا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾ [القمر: ٣]، حَيْثُ خَرَجَهُ صَاحِبُ (اللُّوَامِحِ) عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لـ(كُلُّ)، فَحَقُّهُ الرِّفْعُ، لَكِنِّهِ جَرٌّ لِلْمَجَاوِرَةِ (أَبُو حَيَّانَ، ٢٠٠١، ص ١٠، ص ٣٤؛ وَالسَّمِينِ، ١٩٨٧، ص ١٠، ص ١٢٢).

وَكَانَ السَّمِينُ حَفِيًّا بِجَمْعِ الْأَوْجِهَةِ الَّتِي قِيلَتْ فِي تَأْوِيلِ خَفْضِ (مُسْتَقَرًّا) فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَمِنْهَا: تَخْرِيجُ الزَّمْخَشَرِيِّ أَنَّ (كُلُّ) عَطْفًا عَلَى السَّاعَةِ، أَيْ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ، وَاقْتَرَبَ كُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ يَسْتَقَرُّ وَيَتَبَيَّنُ حَالَهُ (الزَّمْخَشَرِيُّ، د.ت، ص ٤، ص ٤٣٢).

ومنها: أَنَّ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ قَوْلُهُ (حِكْمَةٌ بِالْعِزَّةِ) أَي أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ كُلِّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٍّ بِأَنَّهُ حِكْمَةٌ بِالْعِزَّةِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر: ٤] جَمَلَةً اعْتِرَاضِيًّا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ.

الْبَدَلِ مَعْمُولٍ لِعَامِلٍ آخَرَ غَيْرِ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ، فَكَأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ مِنْ جَمَلَةٍ أُخْرَى، فَبَعْدَتْ مُرَاعَاةُ الْمَجَاوِرَةِ، وَنَزَلَ مِنْزَلَةً جَمَلَةً أُخْرَى، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ (أَبُو حَيَّانَ، ٢٠٠١، ص ١، ص ٣٤؛ وَالسِّيُوطِيُّ، ١٩٩٨، ص ٢، ص ٥٣٥)؛ فَإِنَّهُ يُعْزَى إِلَى سَبِيوِيهِ قَوْلُهُ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ هُوَ الْعَامِلُ نَفْسَهُ فِي الْمَبْدَلِ مِنْهُ (أَبُو حَيَّانَ، ٢٠٠١، ص ١٠، ص ٤٧٥؛ وَالسَّمِينِ، ١٩٨٧، ص ١٠، ص ٧٩٢؛ وَالصَّبَّانِ، د.ت، ص ٢، ص ١٢٤)، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْعَامِلَ الْمَشْتَرَكَ بَيْنَهُمَا يَبَاشِرُ الْمَبْدَلِ مِنْهُ وَحْدَهُ، وَيَجِبُ إِظْهَارُهُ وَالتَّلْفِظُ بِهِ فَقَطْ قَبْلَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، وَلَا يَصِحُّ إِظْهَارُهُ أَوْ تَكَرُّرُهُ قَبْلَ الْمَبْدَلِ، وَإِنَّمَا يَكْفِي تَحْيِيلُهُ فَقَطْ.

هَذَا، وَإِنَّ "التَّبَعِيَّةَ عَلَى الْجَوَارِ أَمْرٌ خَارِجٌ عَمَّا تَقْتَضِيهِ الْقَوَاعِدُ، فَإِنَّ وَرْدَ مِنْهُ شَيْءٌ اِحْتِيجُ فِيهِ إِلَى تَوْجِيهِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَرِدْ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الِاعْتِذَارِ عَنْهُ" (نَاطِرُ الْجَيْشِ، ٢٠٠٧، ص ٧، ص ٣٣٢٠).

وَوَجَّهَ أَبُو عُبَيْدَةَ (١٩٦٢) الْخَفْضَ فِي كَلِمَةِ (قِتَالٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] بقوله: هُوَ مَخْفُوضٌ عَلَى الْجَوَارِ لَمَّا كَانَ بَعْدَهُ (فِيهِ) كِنَايَةً لِلشَّهْرِ الْحَرَامِ (١، ص ٧٢)، وَيَرَاهُ الْبَحْثُ تَوْجِيهًا مَتَكَلِّفًا، وَأَقْرَبُ مِنْهُ أَنْ يُوجَّهَ الْخَفْضُ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ (الْمَبْرَدِ، ١٩٧٩، ص ١، ص ٢٧؛ وَابْنُ جَنِيٍّ، ١٩٧٢، ص ٨٩)؛ وَلِذَا خَطَّاهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(١) (١٩٩٣، ص ١، ص ٩٠).

خامسا: التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ فِي بَابِ جَوَابِ الشَّرْطِ

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ عَلَى التَّجَاورِ؛ لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مَجَاوِرٌ لِفِعْلِ الشَّرْطِ، لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يَنْفَكُ عَنْهُ، فَلَمَّا كَانَ مِنْهُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ فِي الْجَوَارِ حَمَلَ عَلَيْهِ فِي الْجُزْمِ، وَجَوَابَ الشَّرْطِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، إِلَّا أَنَّهُ جُزْمٌ أَيْضًا حَمَلًا عَلَى التَّجَاورِ، وَلِهَذَا إِذَا حَلَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فِعْلِ الشَّرْطِ بـ(الفاء) أَوْ بـ(إذا) رَجَعَ إِلَى الرِّفْعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ التَّجَاورُ بِفِعْلِ الْمَرْفُوعِ الَّذِي هُوَ أَجْبَنِي مِنَ الشَّرْطِ، وَمِنْهُ

(١) أَوْضَحَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ وَجْهَ الْخَطَأِ فِيهِ هُوَ أَنَّهُ هَا "هَنَا لَمْ يَتَقَدَّمْ لَا مَرْفُوعٌ، وَلَا مَنْصُوبٌ، فَيَكُونُ (قِتَالٌ) تَابِعًا لَهُ، فَيَعْدِلُ بِهِ عَنِ إِعْرَابِهِ إِلَى الْخَفْضِ عَلَى الْجَوَارِ" (أَبُو حَيَّانَ، ٢٠٠١، ص ٢، ص ١٥٤).

وللإضافة، والبياء لالتقاء الساكنين، وبقيت السين مكسورة في اللفظ، فدلّ جمعه على أنه يجمع كسائر الجموع، والجموع كلها منصرفة، فصرف هذا أيضاً على ذلك" (مكي، ٢، ١٩٨٥، ص ٧٨٤).

وعن قول أبي كبير الهذلي:

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَرْوُودَةً كرهاً وعقد نطقها لم يجلل^(١)
يقول الأصفهاني: الزأد: الذعر، ومزوودة: مذعورة. ويروى (مَرْوُودَةً) بال نصب على الحال للمرأة؛ ويروى (مَرْوُودَةً) بالجر، ويجوز فيه وجهان: أحدهما أن تجعله صفةً لـ(لَيْلَةٍ)، كأنه لما وقع الزوود والذعر فيها جعله لها، ويجوز أن يكون انجراره في الجوار، وهو في الحقيقة للمرأة، كما قيل: هَذَا جُحْرٌ صَبَّ حَرْبٍ. وهذا ميلهم إلى الحمل على الأقرب، ولأنهم الالتباس (الأصفهاني، ٢٠٠٣، ص ٦٦).

ويلزم التنويه أن الزنكلوني (١٩٩٣) ذهب إلى أن حمل (مَرْوُودَةً) على الجر على الجوار هو رأيي انفرد به التبريزي (ص ٢٧)، على الرغم من أن التبريزي (ت: ٥٠٢هـ) مسبق في ذلك برأي الأصفهاني (ت: ٤٢١هـ) الذي أشرت إليه، ويبدو لي أن الزنكلوني تابع في ذلك البغدادي (١٩٩٧، ٨، ص ٢٠٤) - وقد عزاه إلى التبريزي - فأوهم كلامه أن هذا الرأي للتبريزي غير مسبق فيه.

ويميل البحث إلى أن جر (مَرْوُودَةً) في البيت محمول على الوصفية، وقرينة ما ذهبنا إليه أن العرب كثيراً ما عدلوا عن الصيغ القياسية، واستعملوا مثل هذا النمط في أشعارهم؛ فازدان التعبير جمالاً والمعنى توسعاً.

ثامناً: التّجاور المنفصل في باب الاشتغال

وقيل مِمَّا رَاعَتِ الْعَرَبُ فِيهِ الْقُرْبَ وَحَقَّ التَّجَاوُرُ قَوْهُمُ: ضربت زيدا وعمراً كلمته؛ إذ استحسنوا نصب (عَمْرًا) لمجاورته اسماً منصوباً، ويرده أنه لو كانت علة نصبه ما ذهبوا إليه من عبرة المنصوب في الجملة الأولى لوجب ألا تنصب بعد قولك: "مررت بزید" فلا تقول: "مررت بزید وعمراً" كلمته، وبعد قولك: "قام زيد" فلا تقول: "قام زيد وعمراً" كلمته، ولوجب أن تنصب بعد قولك: "إن فيها زیداً"،

ومنها: أن الخبرَ مقدرٌ، وقدره أبو البقاء: معمولٌ به، أو أتى. وقدره غيره: بالغوه. (السمين، ١٩٨٧، ١٠، ص ١٢١ - ١٢٢).

ويرى البحث أنه ليست ثمة ضرورة تحملنا على القول بما ذهب إليه صاحب (اللوامح)؛ ليس احتفاء فقط بقول أبي حيان عن التجاور: "إنه لم يُعهد في خبر المبتدل" (أبو حيان، ٢٠٠١، ١٠، ص ٣٤)، ولكن لأن لنا عنه مندوحة؛ إذ الأقرب منه أن نحمل الخفض على أحد الأوجه الأخرى التي ذكرها السمين، وجميعها تحمل الآية على غير المجاورة.

وقيل منه قوله تعالى: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوُفُودِ﴾ [البروج: ٥]، حيث قرئ (النار) بالكسر، وفي إعرابه أقوال، منها: أنها خفض على التجاور، نقله مكي (١٩٨٥، ٢، ص ٨٠٩) عن الكوفيين، وهذا يقتضي أن (النار) كانت مستحقة لغير الجر، فعُدل عنه إلى الجر، ويدل أنها كانت مستحقة للرفع قراءة أشهب العقيلي، وأبي حيوة، وأبي السماك العدوي، وابن السميع، وعيسى برفع (النار) على أنها خبر مبتدأ محذوف: أي هي النار، أو على أنها فاعل فعل محذوف: أي أحرقت النار (أبو حيان، ٢٠٠١، ٨، ص ٤٤٤؛ والشوكاني، ٢٠٠٠، ٥، ص ٥٠٠؛ والألوسي، د.ت، ١٥، ص ٢٩٩).

ويميل البحث إلى حمل الجر على أن (النار) بدل اشتمالٍ مِنَ الْأُخْدُودِ؛ لِأَنَّ الْأُخْدُودَ مُشْتَمِلٌ عَلَيْهَا، وَ (ذَاتِ الْوُفُودِ) وَصَفٌ لَهَا بِأَنَّهَا نَارٌ عَظِيمَةٌ، وَهُوَ رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ، وَقِيلَ: هُوَ بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلِّ (النحاس، ١٩٨٩، ٥، ص ١١٩).

سابعاً: التّجاور المنفصل في باب الحال

وعن قول الفرزدق:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا زَيْدًا، رَأَيْتَهُمْ حُضِعَ الرَّقَابِ، نَوَاسِ الْأَبْصَارِ^(١)
قال الهروي: إن الفراء والكسائي روياً البيت (نواكس) - بِالْفَتْحِ - وَقَالَ الْأَخْفَشُ: يَجُوزُ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ، بِالْجُرِّ لَا بِالْيَاءِ كَمَا قَالُوا جُحْرٌ صَبَّ حَرْبٍ (الأخفش، ١٩٩٠، ٢، ص ٤٤٩).

وقول الأخفش يدفعه قول مكي: "رَوَوْهُ بِكسر السين من نواكس جعلوه جمع نواكس بالياء والنون، فحذفت النون

(١) البيت من بحر الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي عند ابن قتيبة (٢٠٠٢،

٢، ص ٧٧)، وابن يعيش (٢٠٠١، ٤، ص ٦٣).

(١) البيت من بحر الكامل، وهو للفرزدق (١٩٨٧) في ديوانه

(ص ٣٧٦)، تحقيق علي فاعور، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

أَجَارُوا حَذْفَهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا الْمَجَاوِرَةَ وَعَدَمَ الْمَجَاوِرَةَ (العكبري، د.ت، ١، ص ٤٢٣؛ والسمين، ١٩٨٧، ٤، ص ٢١٣)، وأصحاب هذا الرأي مجمعون على أنه ما كان ذلك الفرق بين الحكمين الإعرابين إلا رعاية للمجاورة.

ومن السياقات التي وُظِفَ فيها مراعاة المجاورة وأثرها: ما اكتسبه المضاف من المضاف إليه من التأنيث في قولهم: (ذهبت بعض أصابعه)، حيث قيل: إن تأنيث (بعض) في هذه المقولة مبرره الحمل على التَّجَاورِ؛ لأنَّه لما جاور المؤنث (أصابع) وأضيف إليه فجعل له حكمه، وهو ما يستبعده البحث، ويراه من قبيل الحمل على المعنى، لا الحمل على التَّجَاورِ؛ إذ لا يصح هذا الاستعمال إلا في شيء يكون المذكر فيه بعض المؤنث، ولو جاوره، وبيان ذلك: أن المذكر الَّذِي يضاف إلى المؤنث على وجهين؛ أحدهما: يصح معناه لو أسقط بلفظ المؤنث، نحو قولك: أضرت بي مرَّ السنين، فلو أنك أسقطت المذكر فقلت: أضرت بي السنين جاز المعنى. والآخر: ما لا تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث، نحو قولك: ذهب عبد أمك (سيبويه، د.ت، ١، ص ٥١؛ والسيرافي، ٢٠٠٨، ١، ص 313).

ويستظهر البحث أنه ليس من الحمل على التَّجَاورِ المنفصل قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ويستبعد قولهم في الآية: إن التَّاء حذفت من عَشْرٍ، وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى الْأَمْثَالِ، وَهِيَ مُذَكَّرَةٌ، وَلَكِنْ لَمَّا جَاوَرَتِ الْأَمْثَالُ الضَّمِيرَ الْمُوْتَّ أَجْرَى عَلَيْهَا حُكْمَهُ (ابن سيده، ١٩٩٦، ٥، ص ١٨١؛ والعكبري، د.ت، ١، ص ٤٢٣)، ومن ثمَّ يميل البحث إلى التخريج الَّذِي ارتآه ابن الأنباري، وهو "أن المثل أصله النَّعْتُ، والعدد واقعٌ على النوع لا على النَّعْتِ، فالتقدير-والله أعلم- مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا، فلم تُدْخَلِ الهاء في (عَشْرٍ)؛ لأنَّ العشر واقعٌ على الحسنات وهي مؤنثة" (ابن الأنباري، ١٩٨١، ٢، ص ٢٢١).

الحادي عشر: التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ فِي الْمُنْعَوِ مِنَ الصَّرْفِ
وقيل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، في قراءة مَنْ نَوَّنَ سَلْسِلًا^(١)، مع كونه (١) هي قراءة نافع والكسائي (ابن مجاهد، ١٩٨٠، ص ٥٦٣؛ والفارسي، ١٩٩٣، ٦، ص ٤٨؛ وابن زنجلة، ١٩٨٢، ص ٣٧).

فتقول: "إن فيها زيْدًا وعمراً كلمته"، وهذا غير مختار (السيرافي، ٢٠٠٨، ١، ص ٤٠٢).

تاسعا: التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ فِي بَابِ التَّنَازَعِ

اختار البصريون في باب التنازع إعمال الثاني؛ كونه أقرب إلى المعمول، فَرُوِعِي فِيهِ جَانِبِ الْقُرْبِ وَحُرْمَةِ الْمَجَاوِرَةِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ: "وَحِجَّةُ الْبَصْرِيِّينَ فِي تَرْجِيحِ إِعْمَالِ الثَّانِي أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْمُولِ، وَلَيْسَ فِي إِعْمَالِهِ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى، إِذْ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَتَكْتَسِبُ بِهِ رِعَايَةَ جَانِبِ الْقُرْبِ وَحُرْمَةِ الْمَجَاوِرَةِ" (ابن يعيش، ٢٠٠١، ١، ص ٢١١)؛ ألا ترى أنهم قالوا: (خشنت بصدريه وصدري زيد) فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب إليه منه، مع أن حرف الجرِّ أضعف من الفعل (سيبويه، د.ت، ١، ص ٧٤).

ويرى أبو سعيد السيرافي أن قولنا: (خشنت بصدريه وصدري زيد)، أجود من (خشنت بصدريه وصدري زيد) وكلاهما جائز؛ بالجر حملا على مجرور يجاوره لفظا، وبالنصب حملا على المعنى، وعنده أن حملة على اللفظ وعلى ما يقاربه ويجاوره أجود (السيرافي، ٢٠٠٨، ١، ص ٣٦٤).

وقرر الرضي أنه لا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلام العرب، وأكد أن كل ما جاء من أساليب التنازع في القرآن الكريم كان على إعمال الثاني، ووجد في ذلك دليلا للبصريين على أن المختار إعمال الثاني، وإلا كان أفصح الكلام أي القرآن على غير المختار (الرضي، ٢٠٠٠، ١، ص ٢٠٥-٢١٠).

ويستبعد البحث حمل مسائل التنازع على التجاور المنفصل؛ إذ إن لكل من البصريين والكوفيين مستندا من التعليل والقياس يصعب معه ترجيح قول أحدهما.

عاشرا: التَّجَاورِ الْمُنْفَصِلِ فِي التَّأْنِيثِ

وَمَا رَاعَتِ الْعَرَبُ فِيهِ التَّجَاورِ فِي بَابِ التَّأْنِيثِ قَوْلَهُم: الشَّمْسُ طَلَعَتْ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ حَذْفُ التَّاءِ لَمَّا جَاوَرَتِ الضَّمِيرَ الْمُسْتَرَّ الْفِعْلَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُم: قَامَتْ هُنْدٌ؛ لَا يَجُوزُ فِيهِ حَذْفُ التَّاءِ؛ لِمَجَاوَرَتِهَا لِلْأَسْمِ الظَّاهِرِ الْحَقِيقِيِّ التَّأْنِيثِ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ التَّاءِ إِذَا لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّ فُصْلَ بَيْنَهُمَا

ويعضد هذا الرأي ملاحظة إبراهيم أنيس "أن القبائل البدوية كانت تميل إلى الإلتباس الحركي أو الانسجام الصوتي؛ لأنه يحقق لها السهولة في النطق، ويوفر لها مجهوداً عضلياً، أما القبائل الحضرية فكانت غير ميالة إليه؛ لحرصها على تحقيق الأصوات في نطقها بسبب التأني في الكلام" (أنيس، ١٩٦٥، ص ٩٦).

-يعزز كون هذه الظاهرة لهجةً من لهجات العرب إصرارُ أبي ثروان العُكلي، وأبي الجراح العقيلي -عندما استشهدا الفراء- على الإنشاد بحركة الصوت المجاور على الرغم من معرفتهما بالحركة التي تقتضيها قواعد الصناعة النحوية، وهما -وغيرهما من أصحاب هذه الشواهد- من الأعراب الفصحاء الَّذِينَ تعلموا في البادية، وأخذت عنهم اللغة، وكلامهما حُجّة في عصور الاحتجاج، وهو ما يرجح القول إن التجاور أسلوب لغوي درجت عليه ألسنة العرب الفصحاء.

-يرى البحث أن تُقبل النصوص التي وردت شاهداً على مجيء هذه الظاهرة في العربية، دون محاكاتها، أو التوسع فيها، أو القياس عليها؛ فمن شأن ذلك أن يُزيح عن نصوصٍ فصيحةٍ دخلتها هذه الظاهرة الجدل حول منطوية الحركة التي يحملها الاسم اللاحق، ويكفيها التقديرات المتكلفة، والتأويلات المتمحولة التي ازدحمت بها كتب النحو والتفسير، وأرهب أصحابها بها أنفسهم، فكانت -أحياناً- أقرب إلى التفلسف منه إلى الحقيقة والذوق اللغوي السليم، ولا تستقيم معها اللغة إلا على حيلةٍ واعتذارٍ على حد تعبير النحاس (١٩٨٩، ٤، ص ٢٠٩) - ويتراءى للبحث أنه إن توافر لهذه الشواهد من التخريجات ما ينسجم مع قواعد العربية، وأمكن حملها عليه كان حملها عليه أفضل.

-إن الحمل على التَّجَاور كان مسوغاً نحوياً يلجأ إليه في مَوَاضِعِ الضَّرُورَةِ، وربما في السعة أيضاً؛ فلم يكن توجيهها يركن إليه النَّحْوِيُّ إذا لم يجد ما يحمل عليه، بل ربما حمل على التَّجَاور وقد وُجِدَتْ عَنْهُ مَنُذُوحَةٌ. ومن ذلك ما جاء من تحليل أبي عبيدة وتوجيهه الخفض للكلمة (قَتَالَ) في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] حين أثر حملها على التَّجَاور، مع إمكان حمل الجر في الآية على البدلية، وكيف يُتصوَرُ فيها حملاً على

على صيغةٍ منتهى الجموع، حيث صَنَّفَ السيوطي (١٩٨٧) ذلك في باب الإلتباس (١، ص ١٩)، وحمله ابن الحاجب (د، ت) على الضرورة أو التناسب؛ لاجتماعه مع غيره من المنصرفات فَرَّدَ إلى الأصل ليتناسب معها (١، ص ٥٢٢).

ويتفق البحث مع الرأي القائل: إن صرف الممنوع من الصرف في لغة القرآن الكريم جاء موافقاً للغة بعض قبائل العرب، وهو رأي الزجاجي (١٩٨٧، ص ٨٤)، وابن عصفور (١٩٨٠، ص ٢٥)، وزاد الأخفش (١٩٩٨) أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف (١، ص ١٢٠).

الخاتمة

-تناول البحث التَّجَاور المنفصل وأثره من حيث المستوى النحوي، وارتأى البحث فيه أنه -على الأرجح- كان رخصةً لغويةً أخضعت الكلمة إلى قانون الانسجام الصوتي، والتوافق الحركي بين لفظين متجاورين شَاكَلَ الثاني منها الأول في حركته توافقاً وتناغماً، فلم تكن حركته إعرابية ولا بنائية، وإنما جاءت لتعكس صورةً من صور الإلتباس والترخص في العلامة الإعرابية أُكْتَسِبَتْ بموجب القرب ورعاية جانبِهِ وحرمتِهِ، وهو -في اعتقادي- ما يجب قبوله لصحة نقله، خاصةً وأن هذا النمط قد وجد سبيلَهُ إلى أشعار العرب وفصيح كلامهم، وأكدته قراءات متواترة لها قدسيتها لغةً وتشريعاً؛ مما يجعله حُجّةً في العربية، ويغنيه عن الاعتراض بموافقتة للصناعة النحوية؛ ليكون له وجهٌ من القبول.

-لاحظ البحث أن بعض شواهد هذه الظاهرة سبقت في مقام الإنشاد، وللإنشاد خصوصيته؛ حيث يقتضي مقاطع متناغمة وانسجاماً صوتياً؛ فيتأثر فيه الصوت بالصوت الأقرب دون الأبعد، وتغدو به المناسبة الموسيقية للحركات أهم من المحافظة على الضوابط النحوية، وليس هذا استنتاجاً للشواهد قدر ما كان البحث يأمل أن يقف من تحليلها على هوية هذه الظاهرة.

-لا يستبعد البحث أن تكون هذه الظاهرة اللغوية انعكاساً لبعض اللهجات العربية ذوات الأداء السريع التي ربما جنحت -آنذاك- إلى إلتباس الكلمة حركة ما يجاورها من أجل ألا يثقل عليها الانتقال من الكسر إلى الضم أو الفتح،

الأنباري، أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ) (٢٠٠٣).
الإيناصف في مسائل الخلاف بين النحويين. (ط١)، بيروت:
المكتبة العصرية.

ابن الأنباري، أبو بكر (ت: ٣٢٨هـ) (١٩٨١). المذكر
والمؤنث. تحقيق عبد الخالق عزيمة، القاهرة: وزارة
الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء
التراث.

ابن الأنباري، أبو بكر (ت: ٣٢٨هـ) (١٩٩٢). الزاهر في
معاني كلمات الناس. تحقيق الدكتور/ حاتم الضامن، (ط١)،
بيروت: مؤسسة الرسالة.

أنيس، إبراهيم (ت: ١٣٩٧هـ) (١٩٦٥). في اللهجات
العربية. (ط٣)، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

البغدادي، عبد القادر (ت: ١٠٩٣هـ) (١٩٩٧). خزانة
الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق عبد السلام هارون،
(ط٤)، القاهرة: مكتبة الخانجي.

بنيان، خليل (٢٠٠٢). النحويون والقرآن. (ط١)،
الأردن: مكتبة الرسالة الحديثة.

البيضاوي، أبو سعيد (ت: ٦٨٥هـ) (١٩٩٧). تفسير
البيضاوي. تحقيق محمد المرعشلي، (ط١)، بيروت: دار إحياء
التراث العربي.

التبريزي، أبو زكريا (ت: ٥٠٢هـ) (د.ت). شرح ديوان
الحماسة. بيروت: دار القلم.

الثعلبي، أبو منصور (ت: ٤٢٩هـ) (٢٠٠٢). فقه اللغة
وسر العربية. تحقيق عبد الرزاق المهدي، (ط١)، إحياء
التراث العربي.

الثعلبي، أبو إسحاق (ت: ٤٣٧هـ). الكشف والبيان.
تحقيق الإمام ابن عاشور، (ط١)، بيروت: دار إحياء التراث
العربي.

الجاحظ، أبو عثمان (ت: ٢٥٥هـ) (٢٠٠٣). الحيوان.
(ط٢)، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جنبي، أبو الفتح (ت: ٣٩٢هـ) (١٩٥٤). المنصف.
تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، (ط١)، وزارة
المعارف.

ابن جنبي، أبو الفتح (ت: ٣٩٢هـ) (١٩٧٢). اللمع في
العربية. تحقيق فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية.

التَّجَاوُرِ وقد وافق البدل فيها متبوعه المبدل منه! فهي أقرب
إلى البدلية منه إلى الحمل على غيره.

ومن ذلك أيضا استشهاد القرطبي (٢٠٠٣) على استعمال
التَّجَاوُرِ في القرآن الكريم (٦، ص ٩٤) بقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ
قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج ٢١-٢٢]، ويبدو لي أنه
لم يكن موفقا في التذليل على إثبات التَّجَاوُرِ في القرآن بهذا
الشاهد؛ لأن نظم الآية يأبي التخريج عليه، ويحسب البحث
أن هذه الأمثلة ونحوها تُحاججُ أنصار القول: إن التَّجَاوُرِ
"مسألة اصطلاحية النحويون لتفسير هذه الآيات التي لم يجدوا
بها سببا يؤدي إلى جر الكلمات المُجَاوِرَة" (حماسة، ١٩٩٢،
ص ٢٢٢)، بل إنه يتراءى للبحث أن هذه الآيات تقف
شاهداً على أسلوب من أساليب العربية، أو لهجة من لهجاتها
حفظها واستعملها القرآن الكريم؛ لأنه نزل بلسان عربي
مبين.

المصادر والمراجع

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥هـ)
(١٩٩٠). معاني القرآن. تحقيق الدكتورة/ هدى قراة،
(ط١)، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزهري، خالد الجرجاوي (ت: ٩٠٥هـ) (٢٠٠٠).
شرح التصريح على التوضيح. (ط١)، بيروت: دار الكتب
العلمية.

الأصفهاني، أبو علي (ت: ٤٢١هـ) (٢٠٠٣). شرح
ديوان الحماسة. تحقيق غريد الشيخ، (ط١)، بيروت: دار
الكتب العلمية.

الأصمعي، أبو سعيد (ت: ٢١٦هـ) (١٩٩٣).
الأصمعيات. تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون،
(ط٧)، القاهرة: دار المعارف.

الآلوسي، أبو الفضل (ت: ١٢٧٠هـ) (د.ت). روح
المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. بيروت: دار
إحياء التراث العربي.

الأنباري، أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ) (١٩٥٧). أسرار
العربية. تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: مطبعة الترقى.

- ابن جنبي، أبو الفتح (ت: ٣٩٢هـ) (١٩٩٩). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح. القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ابن جنبي، أبو الفتح (ت: ٣٩٢هـ) (د.ت). الخصائص. (ط٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الحاجب، أبو عمرو (ت: ٦٤٦هـ) (د.ت). أمالي ابن الحاجب. تحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان، عمّان: دار عمار.
- حداد، حنا (ت: ١٤٣٤هـ) (١٩٩٢). الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض. مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، الأردن، ١٠ (٢)، ٢١٥-٢٤٧.
- حسان، تمام (ت: ١٤٣٢هـ) (١٩٩٨). اللغة العربية معناها ومبناها. (ط٣)، القاهرة: عالم الكتب.
- حسن، عباس (ت: ١٣٩٨هـ) (د.ت). النحو الوافي. (ط٥)، القاهرة: دار المعارف.
- حماسة، محمد (ت: ١٤٣٧هـ) (١٩٩٢). اللغة وبناء الشعر. (ط١)، دار غريب.
- أبو حيان، الأندلسي (٧٤٥هـ) (١٩٩٨). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق رجب عثمان، (ط١)، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- أبو حيان، الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) (١٩٨٦). تذكرة النحاة. تحقيق الدكتور/ عفيف عبد الرحمن، (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أبو حيان، الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) (١٩٩٧). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق الدكتور/ حسن هندواوي، (ط١)، دمشق: دار القلم.
- أبو حيان، الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) (٢٠٠١). تفسير البحر المحيط. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الخانز، أبو الحسن (ت: ٧٤١هـ) (١٩٧٩). لباب التأويل في معاني التنزيل. بيروت: دار الفكر.
- خاطر، مصطفى (١٩٩٥). حُسن المُجاوِرة. مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، فرع المنصورة، (١٤)، ٩٧-١٣٦.
- ابن خالويه، الحسين (ت: ٣٧٠هـ) (١٩٨١). الحجة في القراءات السبع. تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، (ط٤)، بيروت: دار الشروق.
- ابن خالويه، الحسين (ت: ٣٧٠هـ) (د.ت). مختصر في شواذ القرآن. مكتبة المتنبي.
- الرازي، فخر الدين (ت: ٦٠٤هـ) (٢٠٠٠). مفاتيح الغيب. (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- رضي الدين، محمد (ت: ٦٨٦هـ) (٢٠٠٠). شرح الرضي على كافية ابن الحاجب. تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، (ط١)، القاهرة: عالم الكتب.
- الزجاج، أبو إسحاق (ت: ٣١١هـ) (١٩٨٨). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، (ط١)، بيروت: عالم الكتب.
- الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٤٠هـ) (١٩٨٧). أمالي الزجاجي. تحقيق عبد السلام هارون، (ط٢)، بيروت: دار الجليل.
- الزركشي، بدر الدين (ت: ٧٩٤هـ) (١٩٥٧). البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- الزخشري، أبو القاسم (ت: ٥٣٨هـ) (د.ت). الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تحقيق عبد الرازق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن زنجلة، أبو زرعة (ت: ٤٠٣هـ) (١٩٨٢). حجة القراءات. تحقيق سعيد الأفغاني، (ط٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الزّنكلوني، عبد الله (١٩٩٣). القول المختار في الجر على الجوار. مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، فرع الزقازيق، ٢ (١٣)، ٧-٥٤.
- الزّورني، حسين (ت: ٤٨٦هـ) (٢٠٠٢). شرح المعلقات السبع. (ط١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- سامرائي، إبراهيم (ت: ١٤٢٢هـ) (٢٠٠١). أشنات في اللغة والأدب. (ط١)، بغداد: دار الكتب والوثائق القومية.
- أبو السعود، العمادي (ت: ٩٨١هـ) (د.ت). تفسير أبو السعود. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

عبد التواب، رمضان (ت: ١٤٢٢هـ) (١٩٧٧). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. (ط ٣)، القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد الجبار، محمد محمود (٢٠١٨). الجر على الجوار بحث في النحو العربي. مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٢٦)، ٩٣-١٠٦.

أبو عبيدة، معمر بن المنثني (ت: ٢٠٩هـ) (١٩٦٢). مجاز القرآن. علق عليه الدكتور/ محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن عصفور، أبو الحسن (ت: ٦٦٩هـ) (١٩٨٠). ضرائر الشعر. تحقيق السيد إبراهيم، بيروت: دار الأندلس.

ابن عطية، عبد الحق (ت: ٥٤٢هـ) (١٩٩٣). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق عبد السلام عبد الشافي، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

العقيلي، حسين (١٩٧١). الجملة العربية في دراسات المحدثين. بيروت: دار الكتب العلمية.

العكبري، أبو البقاء (ت: ٦١٦هـ) (د.ت). التبيان في إعراب القرآن. تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

الفارسي، الحسن (ت: ٣٧٧هـ) (١٩٩٣). الحجة للقراء السبعة. تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاي، (ط ٢)، دمشق: دار المأمون للتراث.

الفراء، أبو زكريا (ت: ٢٠٧هـ) (د.ت). معاني القرآن. تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي نجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي، الخليل (ت: ١٧٠هـ) (١٩٩٥). الجمل في النحو. تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، (ط ٥).

الفراهيدي، الخليل (ت: ١٧٠هـ) (د.ت). كتاب العين. تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي، دار الهلال.

القاسمي، محمد (ت: ١٣٣٢هـ) (١٩٩٧). محاسن التأويل. تحقيق محمد باسل عيون السود، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قتيبة، عبد الله (ت: ٢٧٦هـ) (٢٠٠٢). الشعر والشعراء. القاهرة: دار الحديث.

السمعاني، أبو المظفر (ت: ٤٨٩هـ) (١٩٩٧). تفسير السمعاني. تحقيق ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، (ط ١)، الرياض: دار الوطن.

السمين، الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) (١٩٨٧). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق الدكتور/ أحمد الخراط، (ط ١)، دمشق: دار القلم.

سيبويه، أبو بشر (ت: ١٨٠هـ) (د.ت). الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، (ط ١)، بيروت: دار الجيل.

ابن سيده، أبو الحسن (ت: ٤٥٨هـ) (١٩٩٦). المختصر. تحقيق خليل إبراهيم جفال، (ط ١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

السيرافي، أبو سعيد (ت: ٣٦٨هـ) (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه. تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ) (١٩٨٥). إتمام الدراية لقراء النقاية. تحقيق إبراهيم العجوز، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ) (١٩٨٧). الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق غازي مختار طليبات، دمشق: مجمع اللغة العربية.

السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ) (١٩٩٨). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

الشجري، هبة الله (ت: ٥٤٢هـ) (١٩٩٢). أمالي ابن الشجري. تحقيق الدكتور/ محمود الطناحي، (ط ١)، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الشوكاني، محمد (ت: ١٢٥٠هـ) (٢٠٠٠). فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. (ط ١)، بيروت: دار ابن حزم.

الصبان، محمد (ت: ١٢٠٦هـ) (د.ت). حاشية الصبان على شرح الأشموني. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

الطبري، أبو جعفر (ت: ٣١٠هـ) (٢٠٠٠). جامع البيان في تأويل القرآن. تحقيق أحمد محمد شاكر، (ط ١)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ناظر الجيش، محمد (ت: ٧٧٨هـ) (٢٠٠٧). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرون، (ط١)، القاهرة: دار السلام.

النحاس، أبو جعفر (ت: ٣٣٨هـ) (١٩٨٩). إعراب القرآن، تحقيق محمد علي الصابوني. (ط١)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن النديم، أبو الفرج (ت: ٤٣٨هـ) (١٩٩٧). الفهرست. تحقيق إبراهيم رمضان، (ط٢)، بيروت: دار المعرفة.

النمري، أبو عمر (ت: ٤٦٣هـ) (٢٠٠٠). الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار. تحقيق سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن هشام، جمال الدين (ت: ٧٦١هـ) (١٩٨٥). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، (ط٦)، بيروت: دار الفكر.

ابن هشام، جمال الدين (ت: ٧٦١هـ) (د.ت). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق عبد الغني الدقر، سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

يحيى، المظفر بن الفضل (ت: ٦٥٦هـ) (د.ت). نصره الإغريض في نصره القريض. تحقيق نهي عارف الحسن، بيروت: مكتبة صادر.

ابن يعيش، موفق الدين (ت: ٦٤٣هـ) (٢٠٠١). شرح المفصل. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قتيبة، عبد الله (ت: ٢٧٦هـ) (د.ت). تأويل مشكل القرآن. تحقيق إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قدامة، موفق الدين (ت: ٦٢٠هـ) (١٩٦٨). المغني. مكتبة القاهرة.

القرطبي، أبو عبد الله (ت: ٦٧١هـ) (٢٠٠٣). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق هشام سمير النجاري. الرياض: دار عالم الكتب.

القفطي، جمال الدين (ت: ٦٤٦هـ) (١٩٨٢). إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، القاهرة: دار الفكر العربي.

ابن كثير، إسماعيل (ت: ٧٧٤هـ) (١٩٩٩). تفسير ابن كثير. تحقيق سامي بن محمد، (ط٢)، دار طيبة.

كراع النمل، أبو الحسن (ت: ٣٠٩هـ) (١٩٨٩). المنتخب من غريب كلام العرب. تحقيق محمد العمري، (ط١)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن مالك، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) (١٩٦٧). شرح التسهيل. تحقيق محمد بركات، دار الكتاب العربي.

المبرد، أبو العباس (ت: ٢٨٥هـ) (١٩٧٩). المقتضب. تحقيق عبد الخالق عزيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقون الإسلامية.

ابن مجاهد، أبو بكر (ت: ٣٢٤هـ) (١٩٨٠). السبعة في القراءات. تحقيق شوقي ضيف، (ط٢)، القاهرة: دار المعارف.

المخزومي، مهدي (ت: ١٤١٣هـ) (١٩٦٦). في النحو العربي قواعد وتطبيقات. (ط١)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

مصطفى، إبراهيم (ت: ١٣٨١هـ) (٢٠١٤). إحياء النحو. القاهرة: مؤسسة هنداوي.

مكي، أبو محمد (ت: ٤٣٧هـ) (١٩٨٥). مشكل إعراب القرآن. تحقيق الدكتور/ حاتم الضامن، (ط٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن منظور، جمال الدين (ت: ٧١١هـ) (١٩٩٤). لسان العرب. (ط٣)، بيروت: دار صادر.

